مجلة جامعة الأقصى– سلسة العلوم التربوية والنفسية، المجلد السابع، العدد السادس، ديسمبر 2024، ص:123 – 146

ISSN 2791 – 3783

واقعُ تمويلِ مؤسساتِ التعليمِ العالي في فلسطينَ: التحدياتُ والسبلُ المقترحةُ لمواجهتِها

أ. راوية حسن إبراهيم أبو الخير

باحث دكتوراه/ موظف في كلية فلسطين التقنية– دير البلح

أ. د. عليان عبد الله سليمان الحولي

أستاذ أصول التربية كلية التربية الجامعة الإسلامية بغزة

(تاريخ الاستلام 2023/04/01، تاريخ القبول2023/05/28)

The Reality of Financing Higher Education Institutions in Palestine: Challenges and Proposed Ways to Address Them.

Mr. Rawya Hassan Ibrahim Abu Al-Khair

PhD Researcher/Employee at Palestine Technical College – Deir al-Balah

Prof. Alian Abdullah Suleiman Al-Hawli

Professor of Foundations of Education, Faculty of Education, Islamic University of Gaza

(Received 01/04/2023, Accepted 28/05/2023)

. أ. راوية أبو الخير – غزة البريد الالكتروني:alumniptc@gmail.com E-mail address:

أ. د. عليان الحولي – غزة البريد الالكتروني:aelholy@iugaza.edu.ps E-mail address:

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي وسبل الحد منها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تضمن دراسة الظاهرة قيد البحث. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم الرجوع للأدبيات والتقارير والوثائق والدراسات السابقة كإطار مرجعي للهيكلة المنهجية لهذه الدراسة؛ لتقديم استنتاجات عميقة حول واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، والتحديات التي تواجهه، والسبل المقترحة للحد منها وضمان استمرارية وتطور تلك المؤسسات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن: مؤسسات التعليم العالي في فلسطين تعتمد على (الرسوم الدراسية، والمساعدات الوقفية، والمصادر الذاتية، وميزانية الدولة..)، كما بينت النتائج أن هناك عدة تحديات قد أثّرت على تمويل مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية اقتصادية، سياسية، اجتماعية، منها على سبيل المثال(سياسات الاحتلال، وتزايد الكثافة السكانية، وارتفاع نسب البطالة التي أدت إلى وهن الأوضاع الاقتصادية السائدة في فلسطين...)

وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثان مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة صياغة استراتيجية تمويلية شاملة تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن للتعليم العالي الفلسطيني، وتحديد الدروس المستفادة من أجل نمو مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية واستمرارها وتطويرها، والعمل على مجابهة التحديات التمويلية التي تواجهها مؤسساتُ التعليم العالي الفلسطينية بصورة مُخطط لها، وطرحت الدراسة بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي منها؛ إدراج دعم التعليم العالي كأولوية في ميزانية الحكومة، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والجامعات، التوسع في نوعيات جديدة من البرامج والكليات، زيادة مساهمة المؤسسات المجتمعية في تمويل التعليم العالي، اعتماد الكراسي البحثية في الجامعات، تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة، توظيف التعليم الالكتروني والجامعة الافتراضية..

الكلمات المفتاحية: تمويل، تمويل التعليم العالي، التعليم العالي في فلسطين.

ABSTRACT:

The study aimed to assess the reality of financing higher education institutions in Palestine, identify the key challenges facing these institutions, and propose ways to mitigate them. A descriptive analytical approach was used, incorporating a review of literature, reports, documents, and previous studies as a framework for the study's methodology. The study aimed to draw comprehensive conclusions about the current status of financing higher education institutions in Palestine, the challenges they face, and proposed solutions to ensure their sustainability and development. The results revealed that various challenges, including occupation policies, increasing population density, and high unemployment rates, have adversely affected the financing of Palestinian higher education institutions from economic, political, and social perspectives. Based on the study findings, the researchers presented recommendations, including the need for a comprehensive financing strategy that considers the current situation of Palestinian higher education, identifying best practices for growth and continuity of these institutions, and addressing financing challenges in a planned manner. The study also proposed alternative financing approaches, such as prioritizing higher education in the government budget, enhancing partnerships between public/private sectors and universities, expanding new programs/colleges, increasing community institutions' contributions to financing higher education, adopting research chairs in universities, promoting the concept of productive universities, and exploring virtual university options.

Keywords: financing, higher education financing, higher education in Palestine.

المقدّمة :

يعتبر التعليم العالي من القطاعات التي تلاقي اهتماماً خاصاً في معظم دول العالم، ولذا كان ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع هو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ونجد أن التعليم العالي بما يقدمه من قوى بشرية مؤهلة ومدربة بكافة التخصصات يحتاج اهتماماً ودعماً ومن الجميع ، ومن أولويات هذا الدعم هو الدعم المالي والمادي.

ويعد موضوع التمويل من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل، وهذه القضية مطروحة في جميع دول العالم لأسباب عدة أولها: ارتفاع تكاليف التعليم العالي في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة، وثانيها: البون الكبير بين تطلع المجتمعات المتزايد للحصول على المعارف والمهارات، وبين ما هو متاح من موارد مالية لدى المؤسسات التعليمية، وثالثها: تزايد الإنفاق على البحث والتجديد بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية في مجالي البحث والتعليم من سعي دؤوب إلى التميز (الدقي، ٢٠١٥: ٣).

ويمثل تمويل التعليم العالي إحدى الوظائف الجوهرية لإدارة مؤسسات التعليم العالي، ويعتبر محدداً مهماً لتحقيق أهدافه، ويقصد بتنويع مصادر تمويل التعليم العالي عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل التعليم العالي والذي عادة ما يكون التمويل الحكومي، فتنوع مصادر التمويل يعني البحث عن مصادر بديلة متنوعة إضافية للتمويل الحكومي، ولا يعني ذلك إلغاء التمويل الحكومي تماماً ولكن بدلاً من ذلك تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي والأخذ بفلسفة التمويل الذاتي (المهدي و الهنداوي، ٢٠١٥: ١٦).

وفي فلسطين يعد التعليم العالي حديثاً نسبياً، ويعود ذلك إلى ظروف الاحتلال وما ترتب عنها من إعاقات ومحاولات لإيقاف وعرقلة العملية التعليمية بجميع مراحلها، هذا وقد أقيمت مؤسسات التعليم العالي بمبادرات وطنية في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة للغاية، ونمت وتطورت بسرعة على مدى الخمسين سنة الماضية، وكانت هذه المؤسسات جزءاً من الجهد الجماعي الفلسطيني في العمل الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية لتوفير فرص للشباب الفلسطيني لمتابعة دراستهم الجامعية بعد أن أصبح من الصعب على عدد كبير منهم السفر إلى الخارج، وقد تطور عدد وحجم هذه المؤسسات كثيراً خلال العقود الأخيرة، مما ضاعف من حجم الموارد المالية اللازمة لتلبية حاجة هذه الجامعات في النمو والتطور. وربما في فلسطين على وجه الخصوص لم تكن هناك سياسة تمويل واضحة المعالم، نتيجةً لظروف نشأة مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الاستثنائية؛ (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٢٠:١١– ١٨).

ولقد تطرقت الكثير من المؤتمرات لمقترحات كثيرة لحل مشكلة التمويل، على سبيل المثال لا الحصر؛ المؤتمر العالمي الثالث لليونسكو حول "التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة" في أسبانيا (٢٠٢٢)، مؤتمر التعليم والتدريب المهني والتقني بين تحديات الواقع واستشراف المستقبل" جامعة الإسراء (٢٠٢٢)، مؤتمر مواطن السنوي الثاني والعشرين (٢٠١٩)، المؤتمر الإقليمي لتمويل التعليم ٢٠٣٠ في بيروت (٢٠١٨)، والمؤتمر الفلسطيني الخامس للموارد البشرية بعنوان "الابتكار والريادة في التعليم العالي" جامعة فلسطين الأهلية (٢٠١٥)، وغيرهم الكثير، ولكن رغم ذلك، فإنها لم تعالج المشكلة كلياً على أرض الواقع بالصورة المطلوبة. ويتفق الباحثان مع توجهات هذه الحلول سواء بزيادة مخصصات الدولة للتعليم العالي أو إيجاد ممولين دوليين أو محليين، وربما كان توجه مؤسسات التعليم العالي لنهج التمويل الذاتي هو أحد الحلول الهامة للحد من هذه الأزمة المتفاقمة.

وفي ظل متغيرات الواقع ومتطلبات العصر فإنه ليس بخفي على أحد أن فلسطين تعاني ركوداً اقتصادياً ناتجاً عن الأوضاع الصعبة التي تعيشها فلسطين، سياسية كانت أو اقتصادية، ومن كثافة سكانية عالية، "فقد قُدِّر عدد الفلسطينيين نهاية عام ٢٠٢٢ في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي (٥.٤) مليون نسمة" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠٢٣)، وكذلك فإن التوقعات المالية للحكومة الفلسطينية قاتمة، خاصة أن هناك عجزاً في موازنة الدولة يُقدر بـ ١.٠٥٢ مليون دولار (وزارة المالية،٢٠٢١)، ومن المرجح أن يؤدي هذا العجز في الميزانية إلى تخفيضات في الإنفاق الحكومي، وقد يطال هذا التخفيض قطاع التعليم العالي. والذي يعد على اختلاف أنواعه وأشكاله من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي في فلسطين، لذا فإن هناك حاجة ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى للاهتمام بمؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها، تلك المؤسسات التي نشأ أغلبها في ظل

الاحتلال الإسرائيلي، وساهمت بدور فاعل في تمكين المواطن الفلسطيني والحفاظ على الهُوية الثقافية الفلسطينية، والتي توفر الوزارةُ الدعمَ والتمويل الكاملين للمؤسسات الحكومية منها، والتمويل الجزئي لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية (وزارة التعليم العالي،٢٠٢٣). وقد تزايد الاهتمام بتمويل قطاع التعليم العالي مع تزايد الأزمات المالية، فنجاح مؤسسات التعليم العالي في الوصول لأهدافها المنشودة وأداء مهامها بالوجه الأمثل يتطلب بالضرورة توفر الإمكانات اللازمة لذلك مادية ومالية وبشرية، ونتيجة للتحديات المالية التي تواجهها تلك المؤسسات، فقد برزت الحاجة إلى وضع حلول وبدائل لتمويل الجامعات بفاعلية وكفاءة، فالجامعات الفلسطينية وخلال هذا الوقت الصعب الذي تعيشه، يجب أن تضمن لنفسها: تمويلاً كافياً، واستخداماً للتمويل بكفاءة، وقد اتبعت بعض الجامعات طرقاً لإيجاد تمويل كافٍ لها بتقليص النفقات أو بزيادة الرسوم الدراسية أو حتى زيادة عدد الملتحقين؛ ولكن على الرغم من تلك المحاولات لتوجيه الموارد المالية إلا أنها لم تساعد في تعافيها من الأزمة التي تمرُ بها؛ لذلك تبحث هذه الدراسة في تحليل واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية والتحديات التمويلية التي تعصف بها وتقترح سبلاً لمواجهة تلك التحديات بطريقة تضمن نموها وتطورها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تؤرق مؤسسات التعليم العالي في فلسطين العديد من القضايا التي تعيق تحقيق أهدافها المنشودة، فلقد ترتب على النمو السكاني في فلسطين تزايد في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات، "فضلا عن وجود نسبة عالية من البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية لأسباب جلية، من بينها أن التنمية الاقتصادية المنشودة التي تخلق فرص عمل للخريجين، مكبلة بفعل قيود الاحتلال، وتعذر التنمية الممكنة باستمرار هذا الوضع" (جقمان،٢٠١٩: ٥).

وقد "شكّل الاحتلال الإسرائيلي والحصار طويل الأمد، مصدراً لآثار مدمرة على جميع مناحي الحياة في فلسطين، ولا سيما على التعليم الذي يُعدُّ المساهم الرئيسي في التنمية الاقتصادية بالنسبة للفلسطينيين، ويعتبر التعليم قيمة اجتماعية أساسية وحجر زاوية للتنمية الاقتصادية في عالم تحكمه اقتصاديات المعرفة والمنافسة الشديدة، وذلك بخلق فرص عمل وزيادة الناتج الوطني من خلال تزويد المجتمع بالموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما أنه يعزز القدرة التكنولوجية اللازمة للنمو والابتكار وريادة الأعمال والإنتاجية" (أبو شاويش،٢٠٢١:٤٢٤)، ولقد شكلت هذه الظروف مجتمعة تحدياً كبيراً يعيق استمرار الجامعات الفلسطينية وتطورها، وأخطر تلك التحديات كان تحدي التمويل، الذي يعتبر عامل بناء وهدم في أي مؤسسة تعليم عالٍ، مما جعل هناك حاجة ملحّة لإجراء دراسة معمقة لواقع تمويل التعليم العالي في فلسطين، كما أن الحاجة ملحة لوضع مقترحات لسبل مواجهة التحديات التمويلية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لضمان بقاء واستمرارية وتقدم التعليم العالي الفلسطيني. لذا تم تناول موضوع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بالدراسة والتحليل. ومن مراجعة الدراسات السابقة تبين قلة تركيزها على واقع وتحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.

وبناء على ما سلف، سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؟
٢. ما التحديات التي تواجه تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؟
٣. ما السبل المقترحة لمواجهة تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة دراسة واقع تمويل التعليم العالي في فلسطين، وإبراز مشكلاته، حيث ما يزال هناك قصورٌ في مناقشة ومعالجة هذا الموضوع والحلول المقترحة، بالإضافة إلى اقتراح السبل المناسبة لها بتقديم المزيد من المعلومات للباحثين المهتمين، كما تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة الفلسطينية والعربية بموضوع تمويل مؤسسات التعليم العالي. في ظل تفاقم العجز في الموازنات الجارية للجامعات الفلسطينية والذي غالباً ما يتم تغطيته من مصادر غير مستقرة، وأن الرسوم الدراسية لا تغطي أكثر من نصف كلفة الطالب الجامعي، وعملية تجويد البرامج التعليمية القائمة، وافتتاح برامج جديدة نوعية، وتحسين مستوى الأداء يتطلب مزيداً من الانفاق على التعليم. ويمكن أن تفيد نتائج الدراسة كلاً

من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والباحثين بشكل عام.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف إلى واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.
٢. تحديد التحديات التي تواجه تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.
٣. اقتراح سبل لمواجهة تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأشار إليه (المحمودي، ٢٠١٩: ٥٦) بأنه "المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ولا يقتصر على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها بل يتضمن تفسير النتائج تمهيداً للوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة"، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم الرّجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمويل التعليم العالي في فلسطين، ومن المصادر المكتبيّة المتمثلة بـ: الرسائل الجامعيّة، والأبحاث المنشورة، والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى الاستعانة بالمعلومات والنشرات الصّادرة عن الوزارات ٢٠٢٠، مثل: وزارة المالية – دائرة الإحصاءات المركزية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كإطار مرجعي للهيكلة المنهجية لهذه الدراسة؛ لتقديم استنتاجات عميقة حول واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، وكذلك حول السبل المقترحة التي يمكنها أن تضمن استمرارية وتطور تلك المؤسسات.

الدراسات السابقة:

نظراً لما للأدبيات السابقة من أهمية في تحديد أولويات الدراسة الحالية، وتوجيه دفتها نحو الأهداف المرجوة منها، والبناء التكاملي مع جهود الباحثين الآخرين يعرض الباحثان مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد قُسِّمت الدراسات السابقة من الأحدث للأقدم، وفيما يلي عرض لها:

دراسة حباكة(٢٠٢٢): هدفت الدراسةِ إلى الاستفادة من خبرات بعض الجامعات الأجنبية للتوصل إلى إجراءات مقترحة لتعزيز مصادر تمويل الجامعات الحكومية المصرية، واتبعت المنهج المقارن، وتم إجراء الدراسة على كلٍ من جامعة أكسفورد من المملكة المتحدة، وجامعة سيدني من دولة أستراليا؛ وتضمنت نتائج الدراسة: ضرورة الاعتماد على مصادر متعددة لتمويل الجامعات الحكومية المصرية بما يضمن لها البقاء والاستمرار والتنافسية في ظل التغيرات العالمية والمحلية المتواترة، وتتضمن هذه المصادر (الوقف – التعليم الدولي والمنح الدراسية – الشراكة مع القطاع الخاص).

دراسة حسين(٢٠٢٢): هدفت الدراسة إلى البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم في العراق، ولمواجهة التحديات التي تحد من تطوّره، بالاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدّمة في تمويل التعليم مثل: تجربة بريطانيا، وتجربة السعودية، وتجربة الأردن. وذلك لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في العراق. وقد أوصت الدراسة بتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص عن طريق تعزيز التعليم وتدعيمه ببرنامج تحويل الموارد، وتعزيز إدارات مؤسسات التعليم وتدريبها على المستوى المحلي لمواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمواطنين.

دراسة مطر (٢٠٢٢): هدفت الدراسةِ إلى التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر، مستخدمة المنهج الوصفي، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: وضع استراتيجية تمويلية محددة الأبعاد واضحة من قبل الوزارة – دعم البحث العلمي من قبل الدولة – تفعيل الدور الإنتاجي للجامعات وفرصة تمويلها ذاتياً – تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تمويل التعليم ودعم الجامعات – الحد من الهدر – مشاركة المجتمع المدني في دعم التعليم العالي – التوسع في قبول الطلبة غير المصريين لزيادة موارد الجامعة.

دراسة شبيب ومشعل ورجا (٢٠٢١): هدفت الدراسةِ إلى التعرف إلى مدى استدامة مصادر التمويل والوقوف على أهم التحديات التي تواجه التمويل في الجامعات الفلسطينية بالإضافة إلى استشراف الفرص التمويلية الكاملة التي يمكن تطويرها لتمويل الجامعات العامة استناداً إلى تجارب الجامعات الأخرى، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أقساط الطلبة تعتبر المورد الرئيسي لتمويل الجامعات حيث تشكل حوالي (٨٠٪) من إيرادات الجامعات، تعتبر المراكز والمعاهد التابعة للجامعة مصدراً مهماً ومستداماً لتمويل الجامعات لكن غير مستخدمة بالشكل الأمثل.

دراسة الغامدي (٢٠٢١): هدفت الدراسةِ إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية من خلال

الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الحكومي يعدُّ المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك تمويلاً غير حكومي عن طريق (المنح والهبات والأوقاف وريع الأملاك).

دراسة الزهراني (٢٠٢١): هدفت الدراسةِ إلى بناء تصور مقترح للتغلب على التحديات التي تحول دون تحوّل الجامعات السعودية الناشئة نحو صيغة الجامعة المنتجة، من خلال الكشف عن واقع المعوقات والتحديات بالمجالات (العملية التعليمية، والبحث العلمي، وبخدمة المجتمع، والإدارة والتشريعات، والبيئة الخارجية للجامعة)، وقد توصلت النتائج إلى وجود معوقات وتحديات أبرزها التحديات التي تشكلها البيئة الخارجية للجامعة والتحديات التي تعترض البحث العلمي، ثم التحديات التي تعترض خدمة المجتمع، كما أن هناك تحديات تعود إلى الإدارة والتشريعات وكلها كانت بدرجة عالية بينما التحديات التي تعترض العملية التعليمية كانت بدرجة متوسطة، وبناء على هذه النتائج تمّ بناء تصور مقترح.

دراسة المهدي، وآخرون (٢٠٢٠): اهدفت الدراسةِ إلى التعرف على التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة من القيادات الإدارية العاملين بها، وتناولت التحديات التشريعية والبشرية والتكنولوجية والمادية، مع بيان الاختلاف بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في التحديات التي تواجهها، وكشفت الدراسة أن أقوى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها هي التحديات المادية، يليها التشريعية ثم التكنولوجية، وكان أقلها التحديات البشرية.

دراسة عبد العزيز (٢٠٢٠): هدفت الدراسةِ إلى وضع نموذج باستخدام مصفوفة التأثير المتقاطع لدور الجامعة الريادية في تحقيق متطلبات الإبداع الاستراتيجي لمنظومة الاستثمار **(CIM)** بالجامعات المصرية. لذا تم استخدام مصفوفة التأثير المتقاطع لبناء النموذج **(Cross Impact CIM Matrix)** وقد فرض موضوع الدراسة استخدام منهجية مركبة من: المنهج الوصفي، المنهج النظمي، والمنهج الاستشرافي. وكان من نتائج الدراسة: أن هناك العديد من المشكلات التي تقف عائقاً أمام تحقيق الاستثمار المطلوب، من أهمها الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل الحكومي في ضوء عجز الموازنة المحلية، وأيضاً تزايد أعداد الملتحقين بالجامعات الحكومية، وكذلك الاهتمام بالكم على حساب الكيف.

دراسة ستاين وفيلييه (٢٠٢٠) **Steyn& Villers** : هدفت الدراسةِ إلى دراسة الواقع العام لمؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا، وقد أوضحت أن التمويل الحكومي للتعليم العالي في الدول الأفريقية ليس كافياً، وأن الدول تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية لتمويل التعليم العالي. وأوصت الدراسة بزيادة الاستثمارات في التعليم العالي، وتطوير السياسات التعليمية الرامية إلى تعزيز التمويل المحلي، وأن هناك حاجة ماسة إلى سياسة جديدة.

دراسة وارد وآخرون (٢٠٢٠) **Ward &Others** : هدفت الدراسةِ إلى مناقشة طرق ومصادر تمويل التعليم العالي الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الركود الناجم عن الوباء والبطالة، وكان من نتائج الدراسة: أن هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى للاستثمار في التعليم العالي. ومع ذلك، فإن التوقعات المالية للدولة قاتمة، ومن المرجح أن يؤدي تقلص الميزانيات وعدم الاستقرار المالي إلى تخفيضات في الإنفاق الحكومي. ولقد قام الباحثون بمراجعة نماذج التمويل من القطاعات والبلدان الأخرى لاستخلاص التحسينات المحتملة على التمويل ما بعد الثانوي للولايات الأمريكية.

دراسة نعمة وداخل (٢٠١٩): هدفت الدراسةِ إلى التعرف إلى مفهوم الجامعة، وبيان أسس العلاقة بين تمويل التعليم والجامعة المنتجة وانعكاساتها على اقتصاديات التعليم فضلًا عن عرض بعض التجارب العالمية في مجال تمويل التعليم والبحث العلمي، وإمكانات التحول نحو الجامعة المنتجة، ومعرفة إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في العراق. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحثان المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بالتخصصات العلمية، والتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب، مع ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

دراسة الطاوس وآخرون **(2019)**: هدفت الدراسةِ إلى تسليط الضوء على أحد الأشكال الحديثة في تمويل التعليم العالي، والمتمثل في نموذج الجامعات المنتجة، والذي يعدُّ أحد أشكال

التمويل الذاتي للجامعة، وقد حاول الباحثون من خلال هذه الورقة التعرف إلى مفهوم الجامعة المنتجة، أهدافها والمزايا التي قد تتحقق من إجرائها، وشروط وإستراتيجيات التحول نحو تبني نموذج الجامعات المنتجة، كما تمت الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة في تطبيق فلسفة الجامعة المنتجة.

دراسة كروم **Krumm** (٢٠١٦): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر استثمار التكنولوجيا بالجامعات الأمريكية، وإرساء قواعدها فيها من أجل الوصول إلى جامعات منتجة مبتكرة، بتطور سياسات تمويل التعليم العالي الحالية والتخفيف من التأثيرات السلبية والإيجابية الواقعة على الجامعات، مع تسليط الضوء على عملية البحث والتسويق التي تجلب الاكتشافات التي تفيد البشرية، والهدف النهائي للدراسة هو تطوير سياسة تهدف إلى تعزيز رفاهية المجتمع بشكل عام. أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجامعات التي بدأت باستخدام التكنولوجيا في سياستها التعليمية كان لها أثر في تطوير البحوث فيها، وأن استخدام التكنولوجيا ساعد على إمكانية الحصول على براءات الاختراع، والوصول إلى جامعات منتجة مبتكرة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع تمويل مؤسسات التعليم العالي: استخدامها المنهج الوصفي التحليلي، وتركيزها على دراسة خصائص تمويل مؤسسات التعليم العالي مثل دراسة (الطاوس، ٢٠١٩)، (**Dean Ward, 2020**)، (٢٠٢٠) **Villiers & Steyn**وتركيز بعضها الآخر على التحديات منها مثل دراسة (الزهراني،٢٠٢١)، دراسة (حباكة،٢٠٢٢)، أما الدراسات التي عنيت بموضوع واقع تمويل التعليم العالي والسبل المقترحة لمواجهتها، فأجريت في دول عربية (مصر، سلطنة عمان، السعودية،...)، أكدت جميع الدراسات على ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وعدم الاقتصار على مصدر واحد فقط كدراسة (حباكة، ٢٠٢٢)، (دراسة حسين، ٢٠٢٢)، ودراسة (المهدي وآخرون، ٢٠٢٠)، ودراسة (الغامدي، ٢٠٢١)، وأكدت جميع الدراسات على أهمية دعم الحكومة للجامعات، ونشر ثقافة الوقف ودعمه، مع أهمية تعزيز دور القطاع الخاص والقطاع الأهلي لتمويل التعليم العالي، كدراسة (نعمه وداخل، ٢٠١٩)، ودراسة (الغامدي، ٢٠٢١) وتوجه الجامعة لصيغ الجامعة المنتجة بتهيئة البيئة الداخلية والخارجية وسن الدولة للقوانين والتشريعات التي تدعم هذا التوجه كدراسة (المهدي، وآخرون ، ٢٠٢٢)، ودراسة (الزهراني، ٢٠٢١)، وتمتاز هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: التحديات والسبل المقترحة لمواجهتها في ضوء التجارب والاتجاهات المعاصرة.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

بالنسبة للسؤال الأول والذي ينص على: ما واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؟

إن الجامعات الفلسطينية ليست بمعزل عن الأوضاع التي تعيشها فلسطين اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؛ حيث لا يمكن الفصل بين تأثير أيهما عن الآخر؛ لأن مؤسسات التعليم العالي تحتاج من أجل نموها واستمرارها وتطورها أوضاعاً مستقرة تضمن لها تمويلاً كافياً لتحقيق أهدافها التطويرية وخدمة الصالح العام، والشاهد على ذلك تطور مؤسسات التعليم العالي في الدول التي تشهد رخاءً اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وكذلك فإن الدول التي لديها جامعات متطورة تعطي مخرجات جيدة، فإنها تُسهِم في رفعة ونموّ وتطور دولها.

مفهوم تمويل التعليم العالي، مصادره وأساليبه:

لا شك في أن كثيرًا من المشكلات التي تحدث في أي مجال من مجالات المعرفة، تنتج من الالتباس أو عدم وضوح المصطلحات المتداولة في هذا المجال بين الباحثين المنتمين إليه. فالمصطلح عنصر رئيسي من عناصر المنهجية في البحث العلمي، ولهذا كان من الضروري قبل الخوض في موضوع تمويل التعليم العالي، أن نتعرّف إلى ماذا يُقصد بهذا المصطلح.

التمويل في اللغة: مول: المالُ: معروف ما مَلَكْتَه من جميع الأَشياء. والجمع: أموال، ومالَ الرجل يَمُول ويَمَالُ مَوْلاً ومُؤولاً إذ صار ذا مالٍ، وتصغيره مُوَيْل، والعامة تقول مُوَيِّل، بتشديد الياء، وهو رجلٌ مالٌ: ذو مال، وتَمَوَّلَ مثله ومَوَّلَه غيره. ويقال مالَ يَمالُ ويَمول فهو مالٌ ومَيِّل على فَعْل وفَيْعِل قال والقياس مائِلٍ (ابن منظور،١٩٩٤ :٦٣٥-٦٤٥).

التمويل في الاصطلاح: " يُشار إلى أنه فن وعلم إدارة الأموال التي من الممكن أن تشمل الخدمات والأدوات المالية، وهو كذلك الاهتمام بتوفير المال للوقت الذي يمكن أن تحتاج إليه، ووظيفة التمويل تعني الحصول على الأموال، ثم استخدامها بصورة فعالة

وبكفاءة في كل ما يتعلق بالاهتمامات البشرية سواء كانت تجارية أو خدمية، ولقد اتسع هذا المفهوم ليتعدى الاهتمامات التجارية المتعلقة باهتمامات رجال الأعمال ليصل إلى الاهتمامات الخدمية مثل التعليم والصحة وغيرها" (جوهر والباسل،٢٠١٦ :٨). وبعضهم ذهب إلى تعريف التمويل بأنه: "عملية تحديد احتياجات المؤسسات من الموارد النقدية، والعمل على سبل جمعها واستخدامها، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بمشاريع تلك المؤسسات" (**Laubov & Heshmati ,2017:9**).

ويلاحظ الباحثان أنه قد شاع استخدام مصطلح التمويل في البحوث والدراسات الاقتصادية، ولكن في خلال العقود الماضية استخدم في كثير من الدراسات مقترنا بالتعليم، وبذلك تعددت مفاهيمه ومدلولاته بين الباحثين. ويعد الاهتمام بالتعليم العالي وتمويله خطوة ضرورية لأي بلد من البلدان، إذا ما أرادت تحقيق مستويات أعلى من التنمية، وللمحافظة على جودة وكفاءة التعليم العالي الذين هما ضروريان للوصول إلى مستوى عالٍ ومتميز من رأس المال البشري. ويُوجِبُ تناولُ موضوع تمويل التعليم العالي بالضرورة التطرقَ لأنظمة مؤسسات التعليم العالي، وطرق إيفائها بالتزاماتها المالية، وكذلك سياسات الدولة المتعلقة بالإنفاق على تلك المؤسسات. ولقد تناول كثير من الباحثين موضوع تمويل التعليم العالي، وانتهجوا في ذلك مناهج متعددة، تسعى جميعُها للهدف نفسه، ألا وهو محاولة البحث عن مصادر تمويل جديدة خارج الموازنات العامة للدولة، أو أي مصادر أخرى معهودة، للتصدي لأي أزمات مالية قد تمر بها، ولقد وردت عدة تعريفات لتمويل التعليم العالي، سيتم استعراض بعضٍ منها:

فيبين "تشابمان" أن هناك اختلافاً في مفهوم تمويل التعليم العالي بشكل كبير من بلد إلى آخر. وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**)، يعبر عن مفهوم تمويل التعليم العالي أنه "متوسط الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي من الناتج القومي الإجمالي (**GDP**) في مدة زمنية محددة" (**Chpman,2010:2**).

ويعرف آخر تمويل التعليم بأنه " أحد مداخل النظام التعليمي ذات الأهمية البالغة، ويعتبر المسئول الأول عن كثير من المشكلات التي يواجهها التعليم، وأهم عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية، اللازمة للإنفاق العملية التعليمية لتحقيق أهدافها سواء كانت هذه الموارد نقدية أو غير نقدية، مباشرة أو غير مباشرة"(صالح،٢٠١٧: ١٨).

ويعرف آخرون التمويل في التعليم العالي بأنه "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف التعليم العالي" (المهدي وآخرون،٢٠٢٠ :٧٠)، وقد أشارت الغامدي إلى أن تمويل التعليم الجامعي هو "مجموع الموارد المالية المرصودة للتعليم العالي سواء كانت حكومية أو غير حكومية لتحقيق أهداف الجامعة وإدارتها بكفاءة عالية" (الغامدي،٢٠٢١ :٢٤٦).

ومما سبق يتضح للباحثين أن تمويل التعليم العالي يمثل ركناً أساسياً من أركان أي نظام تعليمي عالي لعلاقته المباشرة بالنفقات التعليمية من حيث تحكمه في كمّ الموارد المالية التي يمكن توفيرها للتعليم، ولما للتمويل من تأثير على المخرجات التعليمية سواء الكم أو الكيف، مما جعله بؤرة اهتمام القائمين على مؤسسات التعليم العالي. فتمويل التعليم العالي عبارة عن التعبئة المالية التي تقدم لدعمه، من أي مصدر كان حكوميًا أو غير حكومي، خاصاً أو أهلياً، ويعد فرصة من فرص الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسساتية للتعليم العالي، لحل مشكلة زيادة كلفة التعليم مع انخفاض ميزانيته؛ لتعزيز دور الجامعات في المجتمع.

وتنقسم المواقف بخصوص أساليب تمويل التعليم العالي بالوطن العربي كما أشار (الدقي، ٢٠١٥) إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الاجتماعي: الذي يعتبر التعليم العالي مرفقاً عاماً، ومن واجب الدولة أن ترعاه إدارياً ومالياً.

الاتجاه الاقتصادي: الذي يرى في التعليم خدمة تسديها مؤسسات تخضع لمنطق السوق.

الاتجاه التوفيقي: الذي يؤكد على لزوم تقاسم التكاليف بين الدولة والمجتمع.

ومن المهم تبيان أن دعاة الاتجاه الاقتصادي الذي يعتبر أن التعليم العالي سلعة عامة، لا يعني بالضرورة أن يكون مجانياً أو شبه مجاني، بل يكفي توفيره لمن هو مؤهل له ولا يستطيع تحمل نفقاته، أي ضمان ألا يحرم منه المؤهلون له بسبب ضعف الأحوال المالية، فيما يدفع من يستطيعون ذلك رسوماً تقارب التكلفة التشغيلية الحقيقية (الدقي،٢٠١٥: ١٧).

وتختلف مصادر وأنماط تمويل التعليم العالي وتتنوع تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي وفلسفة المجتمع الذي ينتمي إليه. "ويقصد بتنويع مصادر تمويل التعليم العالي عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل التعليم العالي، والذي عادة ما يكون التمويل الحكومي، فتنويع مصادر التمويل يعني البحث عن مصادر بديلة متنوعة إضافية للتمويل الحكومي" (عيسان وآخرون،٢٠١٩ :١٢).

وقد أشار المعولي بأن الأساليب التمويلية للتعليم تنقسم إلى:

التمويل العام: المصدر التقليدي لتمويل التعليم وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع تكاليف العملية التعليمية كاملة.

التمويل الخاص: يتمثل في تحمل الطلبة أو عائلاتهم دفع تكاليف تعليمهم في المؤسسات التعليمية.

التمويل المختلط: صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم، بحيث تتكفل الدولة والمجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية وقيام الفرد بدفع رسوم معينة مقابل هذه الخدمات (المعولي،٢٠١٧ :١٥).

و"بشكل عام تختلف مصادر تمويل التعليم العالي حسب الدولة وطبيعة الحكومة والنظام الاقتصادي السائد فيها، بالإضافة إلى حجم المنظمات التي تتولى الإشراف على التعليم ومدى إسهامها في التمويل، فمصادر التمويل تنقسم إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية (الشنيفي، ٢٠١٨: ٨٢).

بينما تشير عز الدين أن "مصادر التمويل تضم "المصادر الداخلية: أساسها النظام الاقتصادي لكل دولة، وهذه المصادر تقدم أموالها للتعليم عن طريق الضرائب والرسوم التي تتمثل في إيرادات الحكومة، والمصادر الخارجية: والتي تأتي في صورة مساعدات أو إعانات من الخارج أو عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية" (عز الدين،٢٠٢٠ :٣٩٢).

وتعتمد الجامعات في الدول العربية على عدة مصادر لتمويل التعليم منها: أقساط الطلاب الدراسية، الهبات والمنح والمساعدات الخارجية، القروض الخارجية مثل قروض الحكومات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، المخصصات الحكومية والتي تختلف من دولة عربية إلى أخرى حسب دخل كل دولة، وعوائد المراكز والمعاهد التابعة للجامعات، الوقف ومساهمات المجتمع الأهلي ورجال الأعمال (شبيب، معمر وأخرون، ٢٠٢١:٢٨٣).

من العرض السابق يرى الباحثان أن هناك تنوع طرائق أو صيغ لتمويل التعليم العالي في أغلب دول العالم تنحصر في (التمويل العام أو الحكومي والذي تتولاه الدولة، التمويل الخاص والذي تتولاه الأسرة والفرد نفسه، والتمويل المختلط والذي يجمع ما بين التمويل الحكومي والتمويل الخاص بالفرد والأسرة)، وتختلف صيغ التمويل المطبق في دول العالم وذلك: حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي، وحجم مؤسسات التعليم العالي في الدولة.

واقع تمويل التعليم العالي في فلسطين:

يرتبط دور التعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بقدرة المجتمع على تحسين أوضاعه المعيشية سواءً الاجتماعية، والاقتصادية وغيرها. فهناك التزام تاريخي بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع الذي وجدت فيه يتطلب من القائمين على تلك المؤسسات التصدي لكثير من التحديات التي قد تعيق أداء دورها بالصورة المطلوبة، فقطاع التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من أزمات بنيوية ومنهجية متعددة، من بينها الأزمة المالية المزمنة من جهة، ومستوى الخريجين الذين يعايشون نسبة عالية من البطالة من جهة أخرى، إضافة إلى وجود أزمة هوية مرتبطة بعملية إنتاج المعرفة في ظل الانقسام من جهة والاحتلال الصهيوني من جهة ثانية، لكن على الرغم من كل هذه العوامل، إلا أن الجامعات والكليات الفلسطينية زاد عددها سريعاً، آخذين بعين الاعتبار أهمية الوعي الموضوعي بأن العدد بالنسبة لانتشار الجامعات لن تكون له قدرة ملموسة على مجابهة الأزمات المتراكمة أو التطور المنشود للتعليم الجامعي بكل أقسامه في ظروف الاحتلال والانقسام" (الصوراني،٢٠٢٢ :١٧). "ومن أبرز أزمات قطاع التعليم العالي الأزمة المالية المزمنة، مع الأخذ بعين الاعتبار نشأة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين" (بدر وآخرون،٢٠١٦ :٢).

"فلقد قامت مؤسسات التعليم العالي بمبادرات وطنية في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة للغاية، ونمت سريعاً على مدى خمسين عاماً، فقد وصل عدد مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في العام الأكاديمي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م إلى (٥٢) مؤسسة، مقسمة إلى: (١٧) جامعة، و(١٧) كلية جامعية، و(١٨) كلية مجتمع متوسطة، ينخرط فيها (٢١٨,١٢٦) طالباً وطالبة، ويعمل فيها (١٦,٤١٦) موظفاً، موزعين على كادر أكاديمي وإداري وخدماتي. ويعد التعليم العالي في فلسطين مختلفاً بعض الشيء عن باقي دول

العالم، بسبب ظروف الاحتلال الصهيوني وسياساته، التي أثرت بالسلب على قدرة مؤسسات الدولة على القيام بمهامها على كل الأصعدة، وفي مقدمتها الصحة والتعليم،....ولتعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي للإيفاء بالتزاماتها، وانسجاماً مع قانون التعليم العالي الجديد الذي أقر في العام ٢٠١٨، المادة (٣٧)، فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم العالي تهدف إلى جمع الأموال والأصول العينية والنقدية والتي سيتم حبسها واستثمارها لتحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي، وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع البحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي، والعمل على إيجاد الشراكات وتوقيع الاتفاقيات والبحث عن مصادر التمويل" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٢٣ :١١).

ولعل أزمة تمويل التعليم في الجامعات الفلسطينية تولدت من، تفاقم العجز في الموازنات الجارية للجامعات الفلسطينية والذي وصل إلى (٨) مليون دينار تقريباً خلال العام ٢٠٠٨م، وتضاعف مع مرور السنوات. بالإضافة لانخفاض الإيرادات الذاتية من الرسوم والأقساط الجامعية والتي تشكل (٧٩٪) من إيرادات الجامعات، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وانعكاسها على قدرة الطلبة والأهالي على الدفع. وكذلك التزايد المستمر في أعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. وفي ضوء هذه الأزمة واجهت الجامعات الفلسطينية العديد من التحديات أهمها، تحقيق الاستدامة المالية للتعليم الجامعي حتى تحافظ الجامعات على جودة مخرجاتها، وتحقق العدالة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي على ضوء الطلب المتُزايد على التعليم العالي، وبالتالي تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات الفلسطينية. (شبيب وآخرون، ٢٠٢١: ٢٨٦)

"ولا شك أن المعطيات تشير إلى تراكم عجز مالي لسنوات في ميزانيات الجامعات الفلسطينية، وعدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية للجامعات، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن الارتفاع الملحوظ في فاتورة التعليم العالي في فلسطين، وتبلغ ميزانيات الجامعات السنوية نحو (٢٠٠) مليون دولار، تمثل الرسوم الدراسية المصدر الرئيس لتمويلها، إضافة لمساعدات السلطة الوطنية المحدودة وغير المنتظمة. ويؤدي تأخر صرف مخصصات الجامعات إلى نقص وعجز دائم في تغطية مصاريف الجامعات يقدر بنحو (٧٠) مليون دولار سنوياً، ما يؤكد حاجة التعليم العالي الفلسطيني إلى مصادر دعم مالي مستقرة وكافية. وفي ظل هذا الواقع، بادرت أغلب مؤسسات التعليم العالي إلى اتخاذ إجراءات للتعامل مع تراكم العجز المستمر، فقد لجأت الجامعات إلى ممارسة بعض النظم التسويقية لزيادة أعداد طلبتها بهدف زيادة دخلها، وقبول أعداد كبيرة من الطلبة، وخفض موازنات بعض الأنشطة، واستثمار مراكز التعليم المستمر وخدمة المجتمع إلى مراكز تسهم في توفير موارد مالية لميزانية الجامعة، وفتح آفاق في مجال توفير موارد مالية ضمن مفهوم الجامعة المنتجة، والقيام بجهود منظمة لتوفير دعم خارجي، خاصة في مجال دعم البنية التحتية أو التطوير" (شاهين،٢٠١٦).

هذا وقد شهد التعليم العالي الفلسطيني خلال السنوات الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، وهذه الخلاصة التي نستمدها من الجدول رقم (١) على جانب كبير من الأهمية، فهي تعني أنه وفق إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية للأعوام من (٢٠١٢– ٢٠٢١) يسجل سنوياً بمؤسسات التعليم العالي، وبشكل متذبذب، أي ما معدله ٢٠٠ ألف طالب منتظم، خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (١) أعداد المسجلين من الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين

م.	العام الأكاديمي	عدد الطلبة المسجلين (إناث)	عدد الطلبة المسجلين(ذكور)	المجموع
.١	٢٠٢١/٢٠٢٠	١٣٢٥٨٦	٨٢١٧٩	٢١٤٧٦٥
.٢	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٣٣٧٦٥	٨٣٨٨٠	٢١٧٦٤٥
.٣	٢٠١٩/٢٠١٨	١٣٣٦١٣	٨٤٥١٣	٢١٨١٢٦
.٤	٢٠١٨/٢٠١٧	١٣٤٢٨٧	٨٨٤٨٧	٢٢٢٧٧٤

٢١٨٤١٥	٨٥٣٨٣	١٣٣٠٣٢	٢٠١٧/٢٠١٦	.٥	(وزارة التعليم العالي
٢١٦٠٢٨	٨٥١٨٥	١٣٠٨٤٣	٢٠١٦/٢٠١٥	.٦	
٢٢١٣٩٥	٨٨٠٣٣	١٣٣٣٦٢	٢٠١٥/٢٠١٤	.٧	
٢١٤٥٥١	٨٦١١٤	١٢٨٤٣٧	٢٠١٤/٢٠١٣	.٨	

الفلسطينية،٢٠٢٢)

ويرى عبد الكريم أن: "زيادة أعداد الطلبة تؤثر على جودة التعليم بزيادة نسبة الاكتظاظ، ما ينعكس بشكل سلبي على جودة مخرجات التعليم، دون أن تكون له مساهمة جدية في الحد من الأزمة المالية" (عبد الكريم،٢٠١٣: ٣٩).

مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية:

تعتبر معضلة تمويل مؤسسات التعليم العالي من أبرز اهتمامات القائمين على التعليم العالي في كل مكان وزمان؛ وقد تستخدم كل دولة نموذجًا مختلفًا لتمويل التعليم العالي بمعدل نجاح مختلف. في حين أن بعض الدول تطبق بشكل أساسي تمويل القطاع الخاص، فإن البعض الآخر يستخدم أنظمة التعليم العالي التي تمولها القطاعات العامة. وحتى مساهمة القطاع العام في تمويل التعليم العالي تختلف بشكل كبير من دولة لأخرى. وربما نتيجة التطورات في مجال التعليم العالي في العديد من البلدان مؤخرًا، تغير التوازن بين مستويات مساهمة القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم العالي.

"وفي فلسطين؛ اعتمد التمويل حتى بداية التسعينيات على ثلاثة مصادر رئيسية وبنسب متفاوتة: التبرعات الخارجية، رسوم الطلبة، ومصادر أخرى متنوعة. وقد مثل الدعم المالي من منظمة التحرير الفلسطينية الجزء الأكبر قبل قيام السلطة. كما واعتمدت الجامعات في حينها على تبرعات من ممولين فلسطينيين، أو هيئات دولية لتغطية تكلفة التطوير الرأسمالي للجامعات (الأبنية، المرافق، المعدات،...). ومع توقيع اتفاقية أوسلو وانخفاض مصادر دعم منظمة التحرير، لعب الاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في تقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالي، مقابل إجراء تغيرات داخل الجامعات تزيد من فعاليتها الداخلية وقدرتها على تطوير مصادر دخل ذاتية. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين، انخفض التمويل المقدم. وتزامن ذلك مع توقف السلطة عن تحويل مخصصات التعليم العالي للجامعات الفلسطينية، مما عزز التوجه نحو زيادة الرسوم التي تمثل اليوم ما يزيد على ٦٥٪ من الميزانيات التشغيلية للجامعات، مما أثر على قدرة الجامعات على دفع رواتب العاملين بشكل منتظم، كما وتأثر البحث العلمي من خلال تخفيض الموازنات المخصصة له" (محمد وبطة، ٢٠١٨ :٣٧). كذلك يوضح ريحان أن "مصادر تمويل التعليم العالي في فلسطين هي: أقساط الطلبة، الدعم الحكومي، جباية التبرعات، الدعم الخارجي، مشاريع الأبحاث، مشاريع تجارية، والتي قد تغطي جزءاً ضئيلاً من عجز مؤسسات التعليم العالي" (ريحان،٢٠١٩ :٧١).

وتنقسم مصادر تمويل التعليم العالي في فلسطين إلى:

المصادر الخاصة: وتتمثل في الرسوم الدراسية، المساعدات والمشاريع الوقفية.

المصدر الحكومي: ويتمثل في التمويل العام من موازنة الدولة وسابقاً من منظمة التحرير الفلسطينية، والضرائب العامة.

المصادر المختلطة: وتشمل المساعدات الدولية والمنح الخارجية، الإقراض والمساعدات الطلابية.

مصادر التمويل الذاتي: النشاطات الإنتاجية، البحث العلمي وخدمة المجتمع، أساليب تعليم ممول ذاتياً.

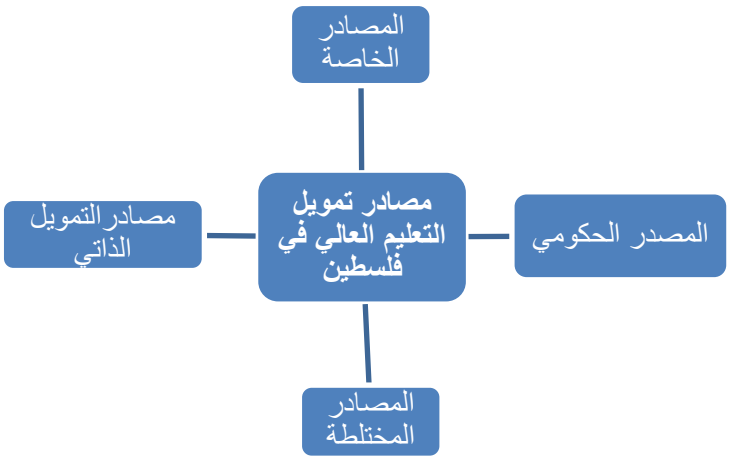

شكل رقم (١) مصادر تمويل التعليم العالي في فلسطين (من إعداد الباحثين)

أولاً: المصادر الخاصة: وتشتمل: الرسوم الدراسية، المساعدات والمشاريع والوقفية.

"تشير القحطاني إلى أن المصادر الخاصة عادة ما تشمل، الرسوم الدراسية (رسوم التسجيل والأقساط الدراسية)، في البلاد التي لا يكون فيها تعليم مجاني، وذلك مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها. وتشمل كذلك المنح والهبات التي يقدمها أفراد المجتمع أو جماعات وبعض مشروعات التبرع للمؤسسات التعليمية" (القحطاني وآخرون،٢٠١٥: ٨).

ويعتمد التعليم العالي الفلسطيني بشكل كبير على الرسوم الدراسية في التمويل، فقد بينت النشرات الصادرة عن البنك الدولي أن رسوم الطلاب غطت (٥٤٪) من مصاريف الجامعات عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨م، فيما غطت مساهمات الاتحاد الأوروبي البالغة (٨,٧) مليون دولار أمريكي ما نسبته (١٧٪) من إجمالي التكلفة الجارية للجامعات في حينه، وقد أحدثت السلطة الفلسطينية نظامين لإقراض الطلبة أو لتقديم منح دراسية للمبتعثين بتركيز صندوق إقراض الطلبة في الكليات الحكومية، وصندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي (الدقي، ٢٠١٥ :٣٧).

وتغطي الرسوم والأقساط الجامعية ما نسبته ٤٠- ٨٠ % من إيرادات الجامعات، هذا إضافة إلى المنح والهبات التي هي مصادر غير ثابتة، وموجهة نحو أهداف محددة ربما لا تكون ضمن أولويات احتياجات الجامعة أو تغطية النفقات الجارية (محمد وبطة،٢٠١٨ :٤٧).

أما بالنسبة للمساعدات والمشاريع الوقفية؛ "فيمكن أن يكون لها دور فاعل في جامعاتنا من خلال نموذج الوقف المؤقت أو بوقف حاضنات الأعمال بقصد تمويل البحث العلمي. ونجد أن العالم الغربي قد قطع شوطاً متقدماً في مجال الأمانات الوقفية التي ساهمت في تطوير ودعم البحث العلمي. وعلى مستوى الشرق الأوسط يبرز الكيان الإسرائيلي كأحد المناطق التي تملك جامعاتها أوقافاً وأصولاً أغلبها جاءت كهبات من الجالية اليهودية في أمريكا الشمالية، على سبيل المثال، بلغت قيمة الهبات التي جمعتها جمعية أصدقاء الجامعة العبرية في الوقت الحاضر إلى نحو مليار دولار. ومن الجدير بالوسط العربي استحداث مؤسسات مالية في الجامعات الغرض منها الحصول على التبرعات والهبات والأوقاف لخدمة البرامج الجامعية، وكذلك توفير الإطار الإداري والقانوني لتأسيس الأوقاف الجامعية" (العاني،٢٠١٦ :٥٣).

ويوضح "الأشرم" الصور المختلفة التي يمكن استخدام الوقف في تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي في فلسطين من خلالها، لتحقيق أكبر استفادة كأداة تمويلية، وزيادة مستويات الكفاءة وتتنوع ما بين استخدام الوقف المباشر لدعم الجامعات، وكذلك البدء بتأسيس جامعات ومعاهد أهلية، وإنشاء صناديق وقفية بالاعتماد على الأوقاف الجامعية، وإنشاء كراسي وقفية علمية، وكذلك يمكن الاستفادة من موارد المؤسسات الخيرية لتقديم وتوفير بعض التمويل كمنح للطلاب أو برامج بحثية أو تطوير وتنمية البنية التحتية للجامعات (الأشرم،٢٠١٨ : ٣٤).

أما بالنسبة لوقفية التعليم العالي في فلسطين: "فانسجاماً مع قانون التعليم العالي الذي أُقِر حديثاً فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم

العالي من الأموال والأصول العينية والنقدية لتحسين إدارة مؤسسة التعليم العالي التي تقدم خدماتها في مجال التعليم العالي لتطوير جودة التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يجوز التصرف بأموال الوقفية أو عوائدها إلا في حدود ما تم تخصيصه من أغراض لها، وتخضع الوقفية لإشراف مجلس التعليم العالي، وتعمل الوزارة على إعداد نظام لتنظيم وقفية التعليم العالي.

ثانياً: المصدر الحكومي: (التمويل العام)، ومساعدات منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً. "ويعتبر التمويل الحكومي هو جملة ما تخصصه الدولة في ميزانيتها للإنفاق على التعليم، حيث تقوم الحكومات في أغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته، وتؤكد الإحصاءات أن هناك فجوة كبيرة بين الدول في حجم إنفاقها على التعليم بسبب اختلاف دخلها القومي" (مجدي،٢٠١٨: ١٠٥).

وعادة ما ترتبط المخصصات الحكومية ارتباطاً وثيقاً، بالدخل القومي من جهة، وموازنة الحكومة من جهة أخرى، لذا تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والموازنة العامة من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم، ونتيجة للتفاوت بين الدول فيما تخصصه للتعليم، فقد أوصت اليونسكو بمعدلات عالمية تراعيها الدولة وتسترشد بها. وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح بين ١٤-١٧٪ من الموازنة العامة للدولة" (القحطاني وآخرون،٢٠١٥ :٥).

أما بالنسبة للحكومة الفلسطينية فقد بلغ ما تم تخصيصه لإجمالي قطاع التعليم (العام والعالي) من الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢١، ما يقارب ٨٥٣ مليون دولار، أي يمثل ما نسبته (١٧٪) من النفقات المعتمدة بالموازنة. وبزيادة تقارب ٦,٥٪، وذلك لتنفيذ خطة الحكومة لدعم التعليم والتدريب المهني والتقني، استجابة لاحتياجات سوق العمل، إضافة لزيادة متطلبات الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية استجابة لجائحة كورونا." (وزارة المالية الفلسطينية،٢٠٢٢ :١٤).

وقد لعبت منظمة التحرير الفلسطينية – سابقاً – دوراً بارزاً في دعم تمويل الجامعات الفلسطينية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فقامت بتخصيص مساعدات مالية تدفع من خلال مجلس التعليم العالي الفلسطيني، والذي بدوره يقوم بتوزيعها على الجامعات وفق أسس حددها المجلس، أبرزها أعداد الطلبة في هذه الجامعات، وأعداد الطواقم الإدارية والأكاديمية، وكانت قيمة مبلغ هذه المساعدات غير محددة وتختلف من عام إلى آخر. وتراوحت المبالغ التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية ما بين (٥- ١٥) مليون دولار سنوياً في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، والتي كانت تغطي ما يقارب الـ ٥٠ % من مصروفات هذه الجامعات في حينه. أما المساعدات غير المباشرة، فكانت تتم من خلال الدعم الذي تحصل عليه المنظمة من الدول العربية لمصلحة الجامعات، وأخذ هذا التبرع أشكالاً عديدة منها: الأبنية الجامعية، والمختبرات، والأجهزة والأدوات، وقد شكلت هذه المساعدات عنصراً مهماً في مجال توسع الجامعات من حيث الأبنية. كما شكلت المساعدات التي قدمتها بعض الشخصيات الفلسطينية الميسورة الحال أساساً آخر لهذه المساعدات في مجال افتتاح كليات جديدة وتشييدها، وفي تسديد بعض الالتزامات المالية للجامعات" (المصري،٢٠١٧: ٢٠).

من العرض السابق يتضح تولي منظمة التحرير الفلسطينية الدعم للجامعات سابقاً، وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تولت وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم العالي موضوع دعم الجامعات، ومع تفاقم الأزمة المالية تم تقليص الدعم تباعاً، ويلاحظ مؤخراً عدم اشتمال الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية على بند يختص بدعم التعليم العالي للمؤسسات العامة تحديداً، مع عدم تحديد النسبة المخصصة لمؤسسات التعليم العالي من نسبة (١٧٪) المخصصة لقطاع التعليم.

ثالثاً: المصادر المختلطة: وتشمل الإقراض والمساعدات الطلابية، المساعدات الدولية والمنح الخارجية، والضرائب العامة:

الإقراض والمساعدات الطلابية: لتقليل الصعوبات المالية التي تواجه الجامعات في البلدان النامية اعتمدت بعض الجامعات أسلوباً يتم بموجبه إقراض الطلبة قروضاً بفوائد منخفضة، يتم استرجاعها بعد تخرج الطلبة على أقساط وبفترات مناسبة، مما يمكن للجامعة من استرجاع جزء مهم من تكاليف دراسة الطالب. وقد جاءت هذه المساعدات من كل من: الصندوق العربي للإنماء، اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، صندوق النقد العربي، وزارة المالية الفلسطينية، صندوق انتفاضة القدس، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، اللجنة الأهلية الفلسطينية لدعم الانتفاضة، الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية، اللجنة الوطنية الفلسطينية للقطاع الخاص، الجمعية الخيرية المتحدة

للأراضي المقدسة، جمعية الهلال الأحمر القطري، منظمة اليونيسكو، صندوق الأقصى / البنك الاسلامي للتنمية البنك العربي / فلسطين اللجنة الوطنية الفلسطينية لإغاثة قطاع غزة، تبرعات/ مهندس عبد الحليم، تبرعات وقفة عز تبرعات البنك الإسلامي "(صندوق إقراض الطلبة،٢٠٢٢).

وبحسب تقرير الأداء الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء (٢٠٢١) فقد تم توقيع اتفاقية مع صندوق وقفة عز، لتمويل صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني بـ **300**ألف دينار. واستكمال صرف قروض لنحو ٣٣ ألف طالب للعام الأكاديمي ٢٠١٩-٢٠٢٠م بتكلفه إجمالية ٤ ملايين و٩٥٦ ألف دينار أردني (رئاسة الوزراء،٢٠٢١ :٣٧).

المساعدات الدولية والمنح الخارجية: بعد انخفاض مساعدات منظمة التحرير الفلسطينية في فترة التسعينات بدأت الجامعات الفلسطينية تتعرض إلى أزمات مالية خانقة في فترة الانتفاضة الأولى بعد عام ١٩٨٧، حيث تدنى مستوى الدخل الناتج عن إغلاق الجامعات الفلسطينية لفترات طويلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والانخفاض الحاد في تسجيل الطلبة فيها. تدخلت أوروبا لإنقاذ قطاع التعليم العالي من الانهيار من خلال السوق الأوروبية المشتركة، واشتملت هذه المساعدات على تقديم دعم مباشر ولأول مرة لرواتب الموظفين في الجامعات، وعلى مدى ثلاث سنوات على أن تقوم الجامعات الفلسطينية بوضع خطة مالية، إلا أن الجامعات الفلسطينية لم تجد مخرجا من هذه الأزمة سوى زيادة أقساط الطلبة على مدى هذه السنوات" (اشتية،٢٠٠٩ :١٨).

ويلاحظ أن "معظم المنح والهبات المقدمة لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين – إن لم تكن جميعها– في السنوات الأخيرة موجه لتمويل نفقات تطويرية رأسمالية (مبانٍ ومرافق) ، وقد بدأت هذه المنح بالتراجع لبعض الجامعات، مما اضطرها لاستخدام مواردها الذاتية لمثل هذا النوع من الإنفاق"(عبد الكريم،٢٠١٣ :١٥).

الضرائب العامة: " ومما لا شك فيه أن الأموال الناتجة عن الضرائب العامة للدولة هي المصدر الأساسي لتمويل التعليم في معظم بلدان العالم، غير أن هذه البلدان تتفاوت تفاوتاً كبيراً في الشكل الذي يأخذه التمويل من الضرائب العامة. وتختلف تلك الضرائب باختلاف خصوصية كل دولة، فإما تكون عن طريق الحكومة المركزية أو التعاون بين الحكومة والمؤسسات المحلية، أو غير ذلك..."(الرشدان،٢٠٠١: ١٣٧).

" وفي فلسطين وعلى الرغم من القدرة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية التي تضمن توفير العوامل لاقتصاد متكامل، إلا أن التهديد الأمني بسبب الاحتلال الصهيوني وكذلك تقطيع أوصال فلسطين إلى جزأين مبتورين غير متكاملين اقتصادياً جعل ذلك شبه مستحيل، فالاقتصاد الفلسطيني بذلك لا يفتقد فقط رؤوس الأموال، بل يفتقد أيضا قاعدة ضريبية يمكنه أن يعتمد عليها لتمويل الجهود الحكومية، للوفاء بالتزاماتها التنموية كبناء الخدمات الأساسية للشعب من صحة وتعليم وغيرها. والضريبة كان يمكن أن تؤدي دور الممول بتزويد الخزانة العامة بالمال اللازم للتنمية" (علي وغنام،٢٠١٩ :٣٢).

وقد أشارت المادة (٣٩) من قانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٨، بأن مؤسسات التعليم العالي العامة" والخاصة غير الربحية تعفى من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، على كافة مصادر إيراداتها، وتعفى كذلك من الرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة، وتتمتع بالامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية والهيئات العامة وفقاً لأحكام القوانين السارية ذات العلاقة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٨، ١٥).

بينما "تفرض ضريبة بنسبة من القيمة الايجارية الصافية المقررة بموجب قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس القروية والتجمعات السكانية والمناطق البدوية، تسمي (ضريبة التربية والتعليم) تُستوفي من مشغل أي عقار سواء كان مالكاً أو مستأجراً، وينظم تحصيل وإدارة ضريبة التربية والتعليم، وإنفاقها بنظام خاص يصدر عن مجلس الوزراء (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧، ٢٦).

رابعاً: مصادر التمويل الذاتي: النشاطات الإنتاجية، البحث العلمي وخدمة المجتمع، أساليب تعليم ممول ذاتياً.

التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي يعني قدرة المؤسسة على توفير موارد عن طريق نشاطاتها، ويعطيها إمكانية التصرف بها دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية، ومن خلاله تعالج مؤسسات التعليم العالي الاختناقات المالية في موازنتها. ويعتقد كثير من الخبراء أن التمويل الذاتي لمؤسسات

التعليم العالي له القدرة على تشجيع الابتكار، وتعزيز الكفاءة والفعالية المؤسسية، كما يحقق العدالة المالية بين المؤسسات، ويقدم علاقات بيئية جديدة ونماذج جديدة للتفكير والتدريب، كما يتيح لها التصرف في شؤونها بحرية، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقلالية، ومما يجدر الإشارة إليه أن فلسفة التمويل الذاتي لا تلغي الاعتماد على التمويل الحكومي كلية، وإنما ترى تدعيم هذا التمويل من خلال استثمار الموارد البشرية أو المادية المتاحة لدي الجامعات (الطاوس وآخرون،٢٠١٩ :٧٠)، وتختلف مصادر التمويل الذاتي من جامعة لأخرى حسب ما يتوافر من مقومات بكل جامعة. وسيتم في هذا الصدد استعراض بعض منها:

النشاطات الإنتاجية: " فالكليات العملية في الجامعات تقوم ببيع ما ينتج عن أنشطتها التعليمية العملية، على نطاق محدود؛ مع التزامها بأصولها غير الربحية؛ غير أن العائد من تجارة المنتجات يسهم بنصيب وافر في تمويل المعامل والورش والحقول التجريبية، إلى جانب دعم التعليم والبحوث في الأقسام والكليات المنتجة للتوصل إلى منتجات أفضل. هذا إلى جانب قيام الجامعة ككل بإنتاج بضائع أوسع توزيعاً تستغل عائدها في دعم وسائل التعليم وتحديث المعدات. هذه الأنشطة تقوم بها العديد من الكليات بأقسامها المختلفة؛ ففي بعض الجامعات تقوم معامل كليات الهندسة، وكليات الحاسوب، وكليات التجارة وإدارة الأعمال بإنتاج بعض المنتجات وأداء بعض الخدمات. كما تقدم كليات الطب خدمات طبية وعلاجية في مستشفياتها. ويعتبر ذلك تمويلاً بصورة غير مباشرة للجامعة، حيث إنه يخفض من التزامات الجامعة المالية لتلك الأقسام، وإلى جانب الأقسام الأكاديمية تقوم مؤسسات البحوث، والمراكز العلمية، ومؤسسات إعادة التأهيل والتعليم المستمر في الجامعة"(الفيلالي،٢٠١٠: ٦٣).

ومن خلال واقع مؤسسات التعليم العالي يلاحظ الباحثين أن هذه النشاطات الإنتاجية رغم أهميتها، إلا انها محدودة في الجامعات الفلسطينية، لأسباب تعود لبيئة الجامعة الداخلية في المجال الإداري والفني، وللبيئة الخارجية للجامعة في مجال القوانين والتشريعات المنظمة للعمل، ونشر ثقافة قيام الجامعات بهذا الأنشطة الإنتاجية على مستوي الجامعة والمجتمع المحلي.

البحث العلمي وخدمة المجتمع: يمكن للجامعات أن تخصص جزءاً من عملها كمراكز استشارية تقدم خدماتها لمؤسسات مختلفة على أن تقوم هذه الهيئات والمؤسسات بدفع أتعاب هذه الاستشارات، فالجامعات تضم صفوة العلماء والباحثين في مختلف التخصصات، ويمكن الاستفادة منهم في الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة وبما يعود على الجامعة وأساتذتها بدخول إضافية، فضلاً عن إظهار وظيفة الجامعة والإعلاء من تأثيرها في المجتمع المحلي(القحطاني وآخرون،٢٠١٥ : ١٥).

وإن التسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل للجامعات ومراكز البحث العلمي التي هي في أمس الحاجة إليه، ليصبح بذلك المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات، فالتسويق في مجال البحث العلمي مسؤول عن انسياب المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من منتجيها في الجامعات ومراكز البحوث إلى المستفيدين منها، فيتحقق عن ذلك المنفعة المكانية والزمنية والحيازة والاستغلال بحيث تصبح ذات قيمة أكبر ومردودٍ أعلى للمجتمع يفوق قيمتها الساكنة، وهي بين المجلدات وعلى أرفف المكتبات (عز الدين،٢٠٢٠ :٣٩٥). ولعل هذا الأمر يتطلب تهيئة البيئة العلمية (المختبرات والتجهيزات) في الجامعات، ودعم المجتمع والقطاع الخاص لاستقبال مخرجات البحث العلمي سواء كانت (سلع أو خدمات).

أساليب التعليم الممولة ذاتياً: ويقصد به التعليم الذي لا يتم الإنفاق عليه من الموازنة الحكومية، وإنما عن طريق الأجور الدراسية التي يدفعها الطلبة، مثل: برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وبرامج التعليم الموازي، وغيرها.

من العرض السابق، يرى الباحثان أن الجامعات الفلسطينية تعتبر المساهم الأكبر في نمو وتطور المجتمع الفلسطيني في شتى المجالات، وانطلاقاً من الدور المحوري لتلك المؤسسات، جعل من وجودها والتوسع فيها، واستمرار تقديمها لخدماتها ضرورة ملحة، مما يضاعف من المخصصات المالية اللازمة لتلك الجامعات للإنفاق عليها، والذي بدوره ترتب عليه زيادة تكلفة التعليم الجامعي، لذا تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من أكثر التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية ضراوةً، ما يجعل لزاماً على الحكومة الفلسطينية – باعتبار أن الحكومات هي المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات في أغلب دول العالم– أن تُموِّل هذه النفقات المتزايدة لسد احتياجات الجامعات، بتوفير الموارد المالية اللازمة لها، حتى تتمكن من النمو والاستمرار في تقديم خدماتها على أكمل وجه، وفي حال تقاعس الحكومة عن أداء هذ الدور، فيجب على

الجامعات إيجاد بدائل إضافية مناسبة للتمويل لسد احتياجاتها وتحقيق أهدافها، وهو ما يسهم في تقليل الأعباء على الموازنة العامة للدولة من ناحية واستمرار وتطوير الجامعات من ناحية أخرى.

إجابة السؤال الثاني: والذي ينص على: ما التحديات المالية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؟

تواجه مؤسسات التعليم العالي في فلسطين عدداً من التحديات، التي قد تعيق بقوة أداء أدوارها بالصورة المطلوبة، وقد يمثل تحدي التمويل التحدي الأقوى بالنسبة لها، خاصة مع تدني "نسبة الإنفاق على التعليم بصورة إجمالية والتي بلغت (٨٥٣ مليون دولار)، أي ما يعادل ١٧٪ فقط من موازنة الدولة، وفي ظل ضعف الموازنة العامة للدولة، والتي بلغ العجز فيها للعام٢٠٢١ نحو ١,٠٥٢ مليون دولار"(وزارة المالية،٢٠٢٢)، كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

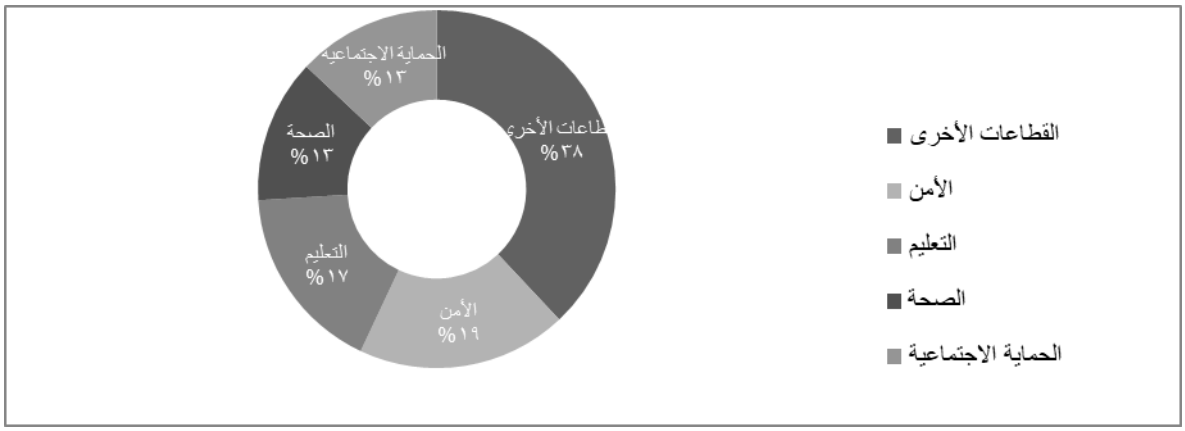

شكل رقم (٢) الإنفاق حسب القطاع في الموازنة العامة للدولة الفلسطينية للعام ٢٠٢١.

وتؤكد المراجعة النقدية لموازنة الدولة لقطاع التعليم ٢٠٢١، أنه على الرغم من تخصيص مبلغ ٨٥٣ مليون دولار للإنفاق على التعليم بصورة عامة، وهذا يعني أن الحكومة خصصت ١٧٪من ميزانية العام ٢٠٢١ لتطوير قطاع التعليم. إلا أن هذه النسبة تم تقسيمها كالتالي: ٨٤٪ تعويضات للعاملين، ٧.٤٪ نفقات تشغيلية،٧٪ نفقات تطويرية. ولم تحدد نسبة واضحة لقطاع التعليم العالي، وبالإشارة إلى الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي (٢٠٢٠-٢٠٢٣) والتي ورد فيها بعض التحديات الاقتصادية والمالية التي واجهت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في الفترة الماضية، فقد كان لجائحة كوفيد-١٩ أثرٌ كبيرٌ على قطاع التعليم العالي متمثلاً في عدم جاهزيته لتقديم التعليم عن بُعد أو في التعامل مع تراجع قدرة الطلبة والحكومة على الإيفاء في التزاماتهم المالية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين الحكومية والأهلية والخاصة. بالإضافة إلى ضعف تمويل قطاع التمويل العالي وعدم استدامة مصادر التمويل، وذلك بازدياد الطلب على التعليم العالي لأسباب متعددة منها النمو السكاني، وازدياد عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أية مرحلة أخرى، وانحصار التمويل على الأقساط والرسوم والتمويل الحكومي الذي يعد غير كافٍ لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والنهوض بمتطلبات الجودة، بما يدعو إلى تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والدولي، والنظر في إعادة هيكلة الجامعات والبرامج المقدمة لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج نتاجها العلمي، وتقديم خدماتها في المجالات الاستشارية والبحثية مع الحفاظ على غايتها المقدسة في مجال تقديم التعليم للطلبة المنتسبين(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٢٠، ص٢٣).

وبحسب ما ذكرت "البطمة" فإن التحدي المالي الأكبر الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؛ هو تقلص دور الحكومة تجاه قطاع التعليم العالي، "فإن الحكومة الفلسطينية لم تلتزم منذ أكثر من ١٠ سنوات بدفع مخصصات الجامعات. وإن لتقليص دور الحكومة هذا أثره على مستويات عدة، من أهمها اضطرار الجامعات لرفع أقساطها من جهة، ما قاد إلى حرمان غير الميسورين من إكمال تعليمهم، وبالتالي حرمان المجتمع من

الاستفادة من قدراتهم ومساهماتهم المتوقعة، ومن جهة أخرى زيادة عدد الطلبة المقبولين في التخصصات المختلفة لسد العجز في ميزانيات الجامعات، وهذا أثّر بشكل مباشر على نوعية وجودة التعليم، علاوة على تسليع التعليم عبر انتشار الجامعات الخاصة والتعليم الموازي الذي يخضع لمفاهيم السوق (عرض وطلب) بعيداً عن الجانب الأخلاقي أو التحرري" (البطمة،٢٠١٦ : ٦).

وقد أفاد تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي الفلسطيني، حول التعليم العالي، "أن أبرز عناصر أزمة التعليم العالي الفلسطيني، تتمحور في غياب التخطيط الشامل للجامعات الفلسطينية، وقيام كل جامعة بتخطيط منفرد، وكذلك غياب التنسيق الكافي بين الجامعات، وتحديداً فيما يخص توفير التكاملية بين الجامعات بدلاً من التنافس على التخصصات ذاتها، ودعا التقرير أيضاً إلى خفض نسبة الإعفاءات لتصبح مقتصرة على الطلبة المستحقين لها فقط، وطالب بعدم رفع الأقساط الجامعية نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة، ودعا الجامعات إلى تأسيس وتبني مشاريع مدرة للدخل" (الصوراني،٢٠٢٢ :١٥).

وأشار "أبو عواد" لأهم التحديات الاقتصادية التي تواجه التعليم العالي في فلسطين هو توجه الحكومة إلى خصخصة التعليم وتسليعه، وسماح السلطة الفلسطينية للجامعات بتطبيق نظام التعليم الموازي، "فلقد جاء تدني المخصصات المالية للجامعات، متلازماً مع توجه السلطة الفلسطينية لزيادة دور القطاع الخاص، وتحريره من القيود عبر تشريعات وسياسات مختلفة، دون مراعاة لما قد تتركه هذه التشريعات من تأثيرات في الواقع الفلسطيني المشوه والهش. فلقد ساهم تشجيع السلطة للقطاع الخاص على الاستثمار بالتعليم العالي، في الاتجار بالتعليم كغيره من السلع. وكذلك فإن سماح السلطة الفلسطينية للجامعات، في سياق سعيها لتخفيض إنفاقها على التعليم، بتطبيق أنظمة جديدة للتعلم مثل نظام التعليم الموازي، وفي هذا الإطار تبنت الجامعات تلك السياسات طواعية أو قسراً لاعتبارات مرتبطة بعجزها المالي لتسهم في تقليص النفقات من ناحية وزيادة الدخل من ناحية أخرى، مما زاد مخاطر تحول خدماتها التعليمية إلى مجرد سلعة تجارية ويجردها من أهدافها الأكاديمية والثقافية والتنموية" (أبو عواد،٢٠١٣ :٨٨).

بينما يرى الدجاني، تزايد تكاليفه التعليم العالي باطراد، علاوة على أن النموذج التمويلي للتعليم العالي في فلسطين نموذج غير مستدام، فالرسوم تشكل نحو ٧٠٪ من عوائد الجامعة – في أحسن أحوالها – والأجور تشكل نحو ٧٠٪ من مصاريفها، أما الرسوم فمنخفضة وإمكانات زيادتها محدودة جداً. هكذا يتفاقم العجز التمويلي عاماً إثر عام، ومن ناحية ثانية يسود المجتمع الفلسطيني اعتقاد بأن التعليم العالي يجب أن يكون مجانياً. والواقع أن ذلك غير ممكن إلا إذا تكفلت الحكومة بالتكاليف كلها، وهو ما لا يتأتى إلا في اقتصاد مزدهر. ثم هناك مشكلة شح البحث العلمي في جامعاتنا، فصحيح أن هناك جامعات تعليمية وأخرى بحثية، لكن الجامعات التعليمية تصّر اليوم على أن يقوم الأساتذة فيها بأبحاث، ولا يعود سبب العزوف عن العمل البحثي إلى نقص الموارد، بل إلى الانقطاع عن المجتمع العلمي العالمي بسبب الاحتلال والظروف التي مرت بها بلادنا. فإنه في الظروف الفلسطينية المخصوصة يحتل التعليم العالي أهمية خاصة بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي ما يزال عامداً يحاول نزع التنمية، والذي ما يزال يستلهم الفكرة الصهيونية القائمة على الاستعمار الاستيطاني واستعباد السكان ليكونوا في خدمة المستعمر، لذا فإن أهم التحديات يتمثل في الاحتلال الصهيوني، فقد شكلت سياسات الاحتلال عنصراً متدخلاً في توجهات التعليم العالي (الدجاني،٢٠١٢).

"وإن من أهم التحديات عدم وجود مساهمة واضحة للقطاع الخاص الفلسطيني في دعم التعليم العالي، بل بالسعي نحو خصخصة التعليم العالي من خلال الاستثمار فيه، فيما هو الرابح الأكبر من مخرجات التعليم العالي، الذي يوفر له القوة البشرية المدربة أو المتعلمة القادرة على إدارة أعماله. ورغم ذلك فهو لا يدعم حتى برامج أكاديمية مع أنه هو الذي يستفيد منها (محمد وبطة،٢٠١٨ :٦٢).

وترى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن "من أهم أسباب الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات العامة، وبشكل متفاوت، هو سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام، وتراكم العجز المالي في موازناتها، وقلة المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة لهذه الجامعات وعدم انتظامها، وضعف أو غياب دور القطاع الخاص، وعدم كفاية العائد من الأقساط الجامعية، وقلة الدعم المالي الخارجي المباشر، والارتفاع المستمر في التكاليف التشغيلية والتعليمية، في ظل شح أو عدم وجود استثمارات وعوائد مادية ذاتية للجامعات" (المصري،٢٠١٧ :٧).

من خلال العرض السابق يجد الباحثان أن هناك مجموعة تحديات تواجه قطاع التعليم العالي في فلسطين **في مجالات التمويل، ويمكن تلخيص عدد من هذه التحديات فيما يلي:**

١. الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، يعتبر معيقاً بنيوياً للتعليم العالي الفلسطيني، حيث عمل على الحد من صلاحياته وسيادته في إيجاد نظام جامعي يفي بمتطلبات المجتمع الفلسطيني، كما استهدف الاحتلال في حروبه وهجماته المتتالية بشكل كبير الجامعات، فتكبدت الجامعات الفلسطينية الكثير من الخسائر المادية جراء التدمير المقصود لها، وكذلك فقد طال تدهور الوضع الاقتصادي جراء استمرار الحصار والإغلاق الجامعات، فقد اتبعت الكثير من الجامعات سياسات تقشفية وتقليل أجور العاملين فيها للحفاظ على الاستمرار في تقديم خدماتها وأداء دورها في المسيرة التعليمية، مما زاد من العجز المالي لديها.

٢. سوء الأحوال الاقتصادية عموماً في فلسطين، وتقليص التمويل الحكومي وعدم انتظامه، وتدني المخصصات للتعليم العالي من الموازنة العامة خاصة للجامعات العامة.

٣. تراكم العجز المالي في موازنات الجامعات الفلسطينية، وضعف العائد من الأقساط الجامعية، مع غياب السياسة الواضحة للتمويل في الجامعات.

٤. غياب المساهمة الواضحة للقطاع الخاص الفلسطيني في دعم التعليم العالي.

٥. زيادة وتيرة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي نتيجة لعوامل سكانية وديموغرافية. ومحاولة الجامعات معالجة العجز المالي لديها بقبول عدد كبير من الطلبة. وزيادة عدد التخصصات دون مراعاة احتياجات سوق العمل لها، واعتماد نظام التعليم الموازي.

٦. شح الاستثمارات والعوائد المالية الذاتية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، مع الارتفاع المستمر في التكاليف التشغيلية والتعليمية، والتوجه نحو خصخصة التعليم العالي.

٧. غياب التكاملية والتخطيط الشمولي للجامعات الفلسطينية بما يخدم التنمية المستدامة للتعليم العالي الفلسطيني، واحتدام التنافس بين الجامعات على التخصصات ذاتها.

من العرض السابق يرى الباحثان أن كل هذه التحديات مجتمعة إذا لم يتم مجابهتها بصورة مدروسة ومخطط لها فإنها ستؤثر حتماً بالسلب على جودة التعليم العالي في فلسطين، وقدرة مؤسساته على الاستمرار في تقديم خدماتها المختلفة لمجتمعاتها، لذا، وفي ظل هذه التحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة، لا بد لمؤسسات التعليم العالي التوجه إلى تنويع مصادر التمويل، بطرق مبتكرة وغير اعتيادية.

إجابة السؤال الثالث والذي ينص على: ما السبل المقترحة لمواجهة تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؟

شهدت مؤسسات التعليم العالي مع نهاية القرن العشرين تحولاً جذرياً في أدوارها التعليمية والبحثية، استجابة لبعض المتغيرات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية التي جعلتها مطالبة أكثر من أي وقت مضى للتفاعل أكثر مع المجتمع الذي تعمل فيه لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وفي ظل تسارع تلك المتغيرات، يتزايد طموح الجامعات للتطوير؛ الأمر الذي نتج عنه تزايد حاجتها إلى الدعم المالي يضاف إلى الدعم الحكومي، لمساعدتها على بلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها، خصوصا في الدول النامية التي تساهم فيها الحكومات بشكل كامل في تمويل التعليم العالي" (الطاوس وآخرون،٢٠١٩ :٧٢).

وأضحى البحث عن مصادر وبدائل جديدة لتمويل التعليم العالي من الضروريات التي تفرضها الظروف الاقتصادية والمادية الصعبة، حيث إن التمويل يعد الشريان المغذي للعملية التعليمية، والذي تعتمد عليه المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها المنشودة، ويتوقف عليه الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرائدة للتنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كماً ونوعاً في ضوء المتغيرات الاقتصادية المتسارعة. فلا يمكن الاستمرار في نمط تمويلي يعتمد على المصدر الحكومي في الإنفاق على التعليم العالي، حيث إن المتاح من الموارد لم يعد كافياً ومناسباً للصرف على الأعداد المتلاحقة من الطلبة، ومن ثم فإن التوسع الكمي في ظل محدودية الموارد المتاحة سوف يترك آثاراً سلبية على نوعية التعليم العالي، وستنخفض معدلات الأداء وكفاءة المخرجات بسبب نقص الموارد المالية التي تنعكس سلباً عليها (عبد ربه،٢٠١٣ :٢٤٠).

ويلاحظ أن التعليم الجامعي في فلسطين غير مجاني، وبالتالي فهو يعتمد على صيغ تمويلية أخرى غير حكومية، حيث تؤكد الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية التعليم العالي للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، على ضرورة تنويع مصادر وصيغ تمويل التعليم العالي بحيث يساهم الجميع (الحكومة، الأهل والطلبة، القطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والتمويل الذاتي للمؤسسات،...) لذا كان التوجه نحو تشكيل وقفية دائمة لتمويل التعليم العالي، إضافة إلى تشكيل صناديق إقراض للطلبة، غير أن موازنة التعليم لا تظهر بنوداً خاصة بأوجه الدعم لقطاع التعليم العالي، كما لا تحدد صيغ رسمية لتنفيذ لدعم تمويل التعليم العالي في فلسطين.

ومن هذا المنطلق كان لا بد من التفكير ببعض البدائل لتمويل التعليم العالي، ولعل من أبرزها كما في الشكل رقم (٣) التالي:

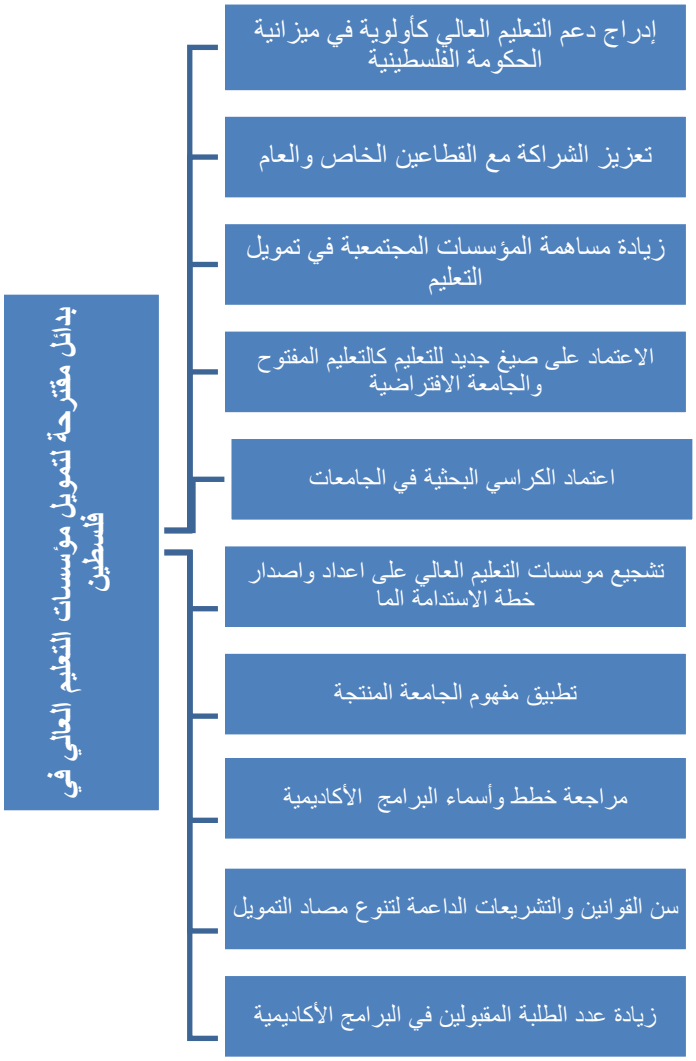

شكل رقم (٣): بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في فلسطين (من إعداد الباحثين)

١. إدراج دعم التعليم العالي كأولوية في ميزانية الحكومة الفلسطينية:

"ففي الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية لا يوجد بند مستقل لدعم قطاع التعليم العالي، ولا تنحصر المشكلة في ضعف الإمكانات فقط، وإنما في عدم اعتبار دعم التعليم العالي أولوية فلسطينية، بالمقارنة مع الحكومة الصهيونية، على سبيل المثال، التي تتكفل فيها الحكومة بنسبة ٥٠٪ من الميزانية التشغيلية للجامعات، و٤٠٪ من الميزانية التطويرية.

٢. تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص:

"فالقطاع الخاص يعدُّ من أهم المستفيدين من ناتج التعليم العالي كونه يوظف عدداً كبيراً من الخريجين الجامعيين، لذلك يفترض أن يساهم بنسبة من أرباحه لدعم قطاع التعليم العالي عبر اقتطاع ضريبة ثابتة لدعم التعليم، كما يفترض بالقطاع الخاص أن يطور استثمارات جديدة في قطاع الصناعة تولد فرص عمل جديدة." (بدر وآخرون،٢٠١٦: ١٠).

٣. مراجعة خطط وأسماء البرامج الأكاديمية:

لتكون أكثر جاذبية ومواءمة لمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي، وتركيزها على مهارات القرن الحادي والعشرين.

٤. زيادة مساهمة المؤسسات المجتمعية في تمويل التعليم:

"وهو ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من مساهمات عينية ومادية ومن جهود في دعم التعليم العالي، وعلى الرغم من النمو الملحوظ في مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد في تمويلها على الرسوم الدراسية، وميزانية الدولة، إلا أن الحاجة إلى التوسع في التعليم تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الموارد العامة في مختلف الدول العربية، وفي ظل هذه الظروف كان لا بد من السعي الجاد لإيجاد موارد مالية بطرق وأساليب مختلفة، وإحدى هذه الأساليب التي قد تكون مصدراً مهماً للموارد الإضافية للتعليم، المشاركة المجتمعية، وهناك مجالات عدة يمكن دعم التعليم من خلالها، كبناء وترميم وصيانة الأبنية، أو مدها بالمستلزمات التعليمية. إن مثل هذه المساهمات قد تبدو قليلة إذا نُظر إليها بشكل منفرد، ولكن إذا توفرت الإرادة والحماس الكافيينِ لهذا العمل قد تتوفر إضافة لا بأس بها لموارد التعليم"(عبد الحي،٢٠١٤ :٣٤).

٥. سن القوانين والتشريعات الداعمة لتنوع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي:

حيث تلعب القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة دوراً مهماً في تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي حيث تعطي الصفة الملزمة للنشاط، مما يسهل على مؤسسات التعليم العالي والجهات المستفيدة من خدماتها البحث والتنويع في مصادر التمويل بنجاح ملحوظ، وعليه ضرورة إصدار تشريعات تتعلق ببعض مجالات الخدمة العامة لمؤسسات التعليم العالي تستهدف توثيق العلاقة بين هذه المؤسسات ومؤسسات المجتمع في مجالات التدريب، والاستشارات، وبراءة الاختراع، والوقف، وقروض البنوك للطلبة.

٦. تشجيع المؤسسات التعليمية كافة على إصدار "خطة الاستدامة المالية " الخاصة بها، على أن يتم متابعتها من قبل مجلس التعليم، أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٧. اعتماد الكراسي البحثية في الجامعات: وتعد الكراسي البحثية من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي الحكومي، ويتلخص مفهومها في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة وتهدف الكراسي العلمية إلى توفير البيئة الملائمة للبحث العلمي وتنميته وتطويره في جميع المجالات العلمية والتقنية، وتوفير المصادر المالية اللازمة لدعم البحث العلمي بكفاءات متميزة، وأجهزة وتقنيات حديثة، وإيجاد شراكة فاعلة بين الجامعات والمجتمع، وإيجاد جيل من الباحثين المتميزين في مختلف المجالات العلمية وتدريبهم والارتقاء بهم" (عدوان والقحطاني،٢٠١٩).

٨. الاعتماد على صيغ جديدة للتعليم مثل التعليم المفتوح، والمناهج الالكترونية، والجامعة الافتراضية:

وهي تعتمد على الوسائط والتقنيات الحديثة لا على اللقاء المباشر بين الطلبة وأساتذتهم إلا في أقل الحدود، وهو ذو أهمية لأنه يحل إشكالية التوسع الفني، ويدعم الوضع المالي من خلال رسوم الطلبة، ويتضمن التغلب على ظروف الطلبة الذين لا يتمكنون بسبب مواقع سكناهم وعملهم من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والواقع أن الأخذ بهذا البديل ليس سهلاً، وإن كان ممكناً إذا كان هناك تخطيط سليم، وإعداد جيد، وقد تكون تجربة جامعة القدس المفتوحة هي إحدى التجارب الناجحة (بطاح،٢٠١٧: ٥٣).

"وتعد الجامعة الافتراضية مؤسسة أكاديمية، ونمط من أنماط التعليم/ التعلم الإلكتروني تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم العالي للطلاب في أماكن إقامتهم بواسطة شبكة الانترنت، وذلك من خلال إنشاء بيئة تعليمية الكترونية متكاملة تعتمد على شبكة متطورة." (الزرزاح و فره، ٢٠١٨ :٧٧٢).

٩. تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة: وقد اقترحت الكثير من الدراسات وأوصت بضرورة تبني نموذج الجامعة المنتجة كحل لمشكلة التمويل، فقد ذكرت دراسة الغامدي(٢٠٢١) أن الجامعات في دول العالم – وبسبب الأزمة المالية – أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة، هذا النوع من التمويل الذي يُعرف بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ومن أساليب التمويل الذاتي للجامعات، تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة، ويقصد به

قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من تطبيقه لها تحقيقَ موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها، وعلى العاملين بها، ولكن يجب ألا تتعارض هذه مع المهام الأساسية للجامعة، فالجامعة المنتجة بهذا المفهوم لا تسعى إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق ربح اقتصادي ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعدها على تحقيق ربح معقول يساعدها على تغطية نفقاتها(الغامدي،٢٠٢١ :٢٥٣).

وقد أوصت الماجد بأنه لحل مشكلة التمويل الجامعي لا بد من تبني صيغة الجامعة المنتجة نظراً لإمكانية تطبيق الكثير من الوسائل المقترحة المساعدة مثل: مراكز التميز، حاصنات الأعمال، الوقف البحثي، التعليم المستمر، صناديق الاستثمار، وغيرها من الوسائل الأخرى للارتقاء بوضع الجامعات نحو الإنتاجية. إعطاء مرونة كافية للجامعات الحكومية في اتخاذ القرارات المتعلقة، باستخدام الميزانية المخصصة وبرامج القبول وغيرها من القرارات المتعلقة بتمويل النشاط التعليمي والتدريبي والأبحاث. إنشاء عمادة للتمويل في الجامعة، تهدف إلى تفعيل دور الكليات والأقسام العلمية بما يخدم الجانب الإنتاجي للجامعة، وتسويق البرامج والأنشطة الإنتاجية في الجامعة لمؤسسات المجتمع المختلفة.(الماجد،٢٠١٧: ٥١)

١٠. زيادة عدد الطلبة المقبولين في البرامج الأكاديمية، مع أن هذا الموضوع يواجه بتعدد عدد مؤسسات التعليم العالي، وزيادة المنافسة فيما بينها.

ويرى الباحثان أنه في ظل الظروف التي تمر بها مؤسسات التعليم العالي في فلسطين من الناحية المالية وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتذبذب موارد الموازنة العامة للدولة، هذا بالإضافة للأوضاع المالية الصعبة للأسر الفلسطينية، فإنه يجب على جميع مؤسسات المجتمع أن تتكاثف جهودها وتتكامل من أجل توفير موارد داعمة لمؤسسات التعليم العالي، وقيام الجامعات بتنوع مصادر تمويلها مستفيدة من تجارب الجامعات الأخرى حتى تستطيع تلك المؤسسات القيام بدورها الوطني والريادي والاستمرار بتقديم تعليم عالي نوعي يساهم في تمكين المواطن ويدعم خطط وبرامج التنمية الفلسطينية.

الخاتمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي من أهم القطاعات المؤثرة بشكل كبير في تقدم الدول، ويعزى ذلك لِما لهذا القطاع من دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم ضرورة من ضروريات الحياة وهو ربط بين المخرجات التعليمية وسوق العمل. هذا وقد شهد التعليم العالي الفلسطيني خلال السنوات الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين في مؤسسات التعليم العالي، هذا وتواجه الجامعات الفلسطينية تحديات كبيرة سببت لها أزمات مالية خانقة، سواء كانت هذه التحديات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ومن هذه التحديات على سبيل المثال لا الحصر: الاحتلال الإسرائيلي، وتقليص التمويل الحكومي وعدم انتظامه، وتدني المخصصات للتعليم العالي من الموازنة العامة. بالإضافة إلى تراكم العجز المالي في موازنات الجامعات الفلسطينية، وضعف العائد من الأقساط الجامعية، مع غياب السياسة الواضحة للتمويل في الجامعات. هذه التحديات مجتمعة إذا لم يتم مجابهتها بصورة مدروسة ومخطط لها فإنها ستؤثر حتماً بالسلب على جودة التعليم العالي في فلسطين، وقدرة مؤسساته على الاستمرار في تقديم خدماتها المختلفة لمجتمعاتها، لذا، وفي ظل هذه التحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة، لا بد لمؤسسات التعليم العالي التصرف بطريقة تفاعلية ووضع سبل مناسبة لمجابهة التحديات، وصياغة استراتيجية تمويلية شاملة تأخذ في الاعتبار فهم الوضع الراهن للتعليم العالي الفلسطيني وتحديد الدروس المستفادة، والتوجه إلى تنويع مصادر التمويل، بطرق مبتكرة منها [إدراج دعم التعليم العالي كأولوية في ميزانية الحكومة الفلسطينية، تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص، مراجعة خطط وأسماء البرامج الأكاديمية، زيادة مساهمة المؤسسات المجتمعية في تمويل التعليم، سن القوانين والتشريعات الداعمة لتنوع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي، تشجيع المؤسسات التعليمية كافة على إصدار "خطة الاستدامة المالية، اعتماد الكراسي البحثية في الجامعات، الاعتماد على صيغ جديدة للتعليم مثل التعليم المفتوح، والمناهج الإلكترونية، والجامعة الافتراضية، زيادة عدد الطلبة المقبولين في البرامج الأكاديمية،...] من أجل استمرار ونمو وتطوير مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

ابن منظور، أبو الفضل. (١٩٩٤). *لسان العرب*، المجلد الحادي عشر (ط.٣). بيروت: دار صادر.

ثانياً: المراجع العربية:

أبو شاويش، حسام. (٢٠٢١). واقع التعليم في غزة: تحليل لتأثيرات الحصار الإسرائيلي وتحديد احتياجات التعافي الإنساني ٢٠٠٦–٢٠١٨، *مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، ٨*، ٤٢٣–٤٤٦. **https://doi.org**.

أبو عواد، نداء. (٢٠١٣). *الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر* [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي الخامس – التعليم من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

اشتية، محمد. (٢٠٠٩). *تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني (الإشكالات والآثار المستقبلية)*. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). دائرة السياسات الاقتصادية.

الأشرم، فادي. (٢٠١٨). *نحو إستراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين*، [رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية غير منشورة]. الجامعة الإسلامية–غزة.

بدر، حمدي، شبيطه، ريما، والحجار، عائدة. (٢٠١٦). *أزمة التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة – ورقة تحليل سياسات*، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات. رام الله.

بطاح، أحمد. (٢٠١٧). *قضايا معاصرة في التعليم العالي*، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

البطمة، سامية. (٢٠١٦). *سياسات الليبرالية الجديدة وأثرها على التعليم العالي في فلسطين*. مؤتمر التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج، جامعة بيرزيت.

جقمان، جورج. (٢٠١٩). *هل الجامعات الفلسطينية في أزمة، التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج؟ ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية ٢٠١٩*، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، هينرش بل فلسطين والأردن.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٢). *النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث دورة (تموز– أيلول،٢٠٢٢)*. **?https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx**

جوهر، علي. والباسل، ميادة. (٢٠١٦). *الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم*. **https://www.researchgate.net/**

حباكة، أمل. (٢٠٢٢). دراسة مقارنة لمصادر تمويل بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات الحكومية المصرية، جامعة بني سويف، مصر. *مجلة كلية التربية، عدد أبريل الجزء الأول*، ٣٠٠–٣٥٨.

حسين، أحمد. (٢٠٢٢). *تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب الدولية*، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. **www.bayancenter.org** .

الحربي، محمد. (٢٠١٥). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. *مجلة العلوم التربوية*،٢ (١)، ٥٨–٨٧.

الدجاني، برهان. (٢٠١٢). *محاضرة المرحوم برهان الدجاني التي تقيمها مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنوياً*، ألقيت في رام الله في ٢٠١٢/١١/٢٦ **https://www.birzeit.edu/ar**

الدقي، نور الدين. (٢٠١٥). *تمويل التعليم العالي العربي*. المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية.

رئاسة الوزراء – الأمانة العامة لمجلس الوزراء. (٢٠٢١). *تقرير أداء الحكومة الثامنة عشرة*. **https://www.mohe.pna.ps/services/General-Services/guides**

الرشدان، عبد الله. (٢٠٠١). *في اقتصاديات التعليم*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

ريحان، رمزي. (٢٠١٩)، *التعليم العالي الفلسطيني ضمن السياق، التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية هل من مخرج*، وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثاني والعشرين. معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، مؤسسة هينرش بل فلسطين والأردن.

الزرزاح، بشير، وفره، محيي الدين. (٢٠١٨). نحو تصور مقترح لجامعة افتراضية في ليبيا في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. *مجلة القلعة–كلية الآداب والعلوم بمسلاته* ١ (٩).

الزهراني، عبد الواحد. (٢٠٢١). تصور مقترح للتغلب على تحديات الجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات مفهوم الجامعة المنتجة، جامعة الأزهر بمصر. *مجلة كلية التربية*، *١* (١٩١)، ٣٩ -١١٨.

شاهين، محمد. (٢٠١٦). *تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول*، صحيفة الأيام،٢٠١٦/٩/٢٤. استرجع https://www.al-ayyam.ps/ar_page.ph بتاريخ٢٠٢١/١٢/١٦

شبيب، معمر، وآخرون. (٢٠٢١). تمويل التعليم الجامعي العام في فلسطين: الفرص والتحديات. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والبحوث التربوية* ***IJHER***، ٣ (٩)، ٢٨١-٢٩٥.

الشنيفي، علي. (٢٠١٨). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث****AJSR***، ٢ (١٠).

صالح، إبراهيم. (٢٠١٧). مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، *مجلة كلية التربية -جامعة عين شمس*، ٣ (٤١).

صندوق اقراض طلبة مؤسسات العليم العالي الفلسطيني، الموقع الرسمي تم الاسترجاع (٢٠٢٢/٧/٤) **www.iqrad.edu.ps**

الصوراني، غازي. (٢٠٢٢). *أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية*.

https://hadfnews.ps/uploads/documents/YXvRL.pdf

الطاوس، غريب، وآخرون. (٢٠١٩). *تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي – دراسة تجارب دولية جامعة العربي بن مهيدي/أم البواقي*.

العاني، أسامة. (٢٠١٦). الوقف ودوره التمويلي في البحث العلمي، قطر، *مجلة بيت المشورة*، (٥)، **2410-6836**.

عبد الحي، عواطف. (٢٠١٤). *دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين*. [رسالة ماجستير جامعة القدس].

عبد العزيز، أحمد. (٢٠٢٠). النمذجة باستخدام **CIM** لدور الجامعة الريادية في تحقيق متطلبات الإبداع الاستراتيجي لمنظومة الاستثمار بالجامعات المصرية. *مجلة كلية التربية في جامعة المنصورة*، (١١٠)، ٢٤٦-٣٦٤.

عبد الكريم، نصر. (٢٠١٣). *نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي الفلسطيني*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). القدس.

عبد ربه، صابر. (٢٠١٣). *التمويل الذاتي للتعليم الجامعي*. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

عدوان، فاطمة، والقحطاني، منال. (٢٠١٩). *تمويل التعليم*. مدونة اقتصاديات التعليم لطالبات الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية **https://ast732.blogspot.com/**

عز الدين، حليمة. (٢٠٢٠). التمويل الذاتي للتعليم العالي- الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا-، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، *٨* (٢)، ٣٨٩-٤٠٣.

علي، خالد. وغنام، عمر. (٢٠١٩). *دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية*. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية،**annd**.

عيسان، صالحة. وآخرون. (٢٠١٩). *تنويع مصادر تمويل التعليم العالي (رؤى واتجاهات معاصرة)*. سلطنة عمان: دار الوراق. **https://www.researchgate.net/publication**

الغامدي، حنان. (٢٠٢١). إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، ٦ ، **.2709-0302**.

الفيلالي، عصام. (٢٠١٠). *الجامعات التعليمة والبحثية والإنتاجية والاستثمارية*. سلسلة نحو مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثاني والعشرون.

القحطاني، غزيل، وآخرون. (٢٠١٥). *تمويل التعليم في الجامعات السعودية*، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.

الماجد، ابتسام. (٢٠١٨). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، ٣٠-٥٢.

مجدي، جيهان. (٢٠١٨). مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية في جامعة بنها*، *٢٩* (١١٦)، **1110-2411**.

محمد، جبريل، وبطة، هند. (٢٠١٨). *التعليم العالي الفلسطيني بين الحق وفوضى السوق*، مركز بيسان للبحوث والإنماء– رام الله.

المحمودي، محمد. (٢٠١٩). *مناهج البحث العلمي*. اليمن: دار الكتب.

المصري، ماهر. (٢٠١٧). *الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية*. سلسلة التقارير الخاصة رقم (٨٩). الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" فلسطين. شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة–رام الله.

مطر، مروة. (٢٠٢٢)، واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر، *مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة*، (١١٨)، ١٢٥٤ – ١٢٧٣. س

المعولي، ناصر. (٢٠١٧). *تنويع مصاد تمويل التعليم تعزيز الكفاءة والاستدامة*. ندوة التعليم، كلية الدفاع الوطني. https://www.educouncil.gov.om/downloads/zhQyfDSMKD9e.pdf

المهدي، ياسر، وآخرون. (٢٠٢٠). تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، ٩ (٢). ٦٥–٧٧.

نعمة، مناف، وداخل، علاء. (٢٠١٩). إستراتيجيات تمويل التعليم وإمكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة وتحقيق التكامل في سوق العمل تجارب مختارة مع الإشارة الخاصة للعراق، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة السابعة عشرة*، (٦١).1812-8742.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٧). *قانون التربية والتعليم العام*. رام الله، فلسطين.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠١٨)، *قانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن التعليم العالي*، رام الله، فلسطين.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٢). الموقع الرسمي https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-Higher-Education-System/ استرجعت بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٠). *الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام٢٠٢١–٢٠٢٣م*، رام الله، فلسطين.

وزارة المالية. الإدارة العامة للموازنة العامة. (٢٠٢٢). *ملخص موازنة ٢٠٢١*. http://www.mof.gov.ps/

المراجع الأجنبية:

Chapman, B., & Tulip,P.(2010). Higher Education Financing System. International Comparisons of Tertiary Education Expenditure, *International Encyclopedia of Education* (3rd ed.). https://www.sciencedirect.com/topics/economics-econometrics-and-finance/higher-education-finance.

Krumm, B. (2016). University technology transfer–profit centers or black holes: moving toward a more productive university innovation ecosystem policy. *Nw. J. Tech. & Intell. Prop.* 14, 171.

LAUBOV, T., & HESHMATI, A. (2017). Impact of financial crises on the dynamics of capital structure: evidence from Korean listed companies. The Singapore economic review,1950049. *IZA – Institute of Labor Economics*.

Steyn, A., & Villiers, A. (2020). Public funding of higher education in south Africa. *CHE*. 11–51. https://www.dhet.gov.za.

Ward, D., & Others. (2020). An Overview of State Higher Education Funding Approaches, lessons and Recommendations, *ITHAKA S+R*. research@ithaka.org.